الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية
شعبة: علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع:

دور الامتيازات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

– دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات اقتصادية ببرج برج بوعريريج –

إعداد الطالبين:
- عنتر شريقي
- هشام عمارة

تحت إشراف :
- د. صالح بزة

لجنة المناقشة

الدكتور سطاني عادل	.....	رئيسا
الدكتور بزة الصالح	.....	مشرفا
الدكتورة طالب حسين سهام	.....	مناقشا

السنة الجامعة 2022/2021

بسم الله

الرحمن

الرحيم

شكـــر و تقـــــدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم النبيين و المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه و على أصحابه الطاهرين و سلم تسليما كثيرا و بعد:

لايسعني في هذا المقام الا أن أحمد الله تعالى على نعمه و الائه سائلين دوام التوفيق و السداد في الأمور كلها.

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير للدكتور : "**بزة صالح**" الذي قبل عن طيب خاطر تاطيرنا لانجاز هذا العمل المتواضع و كذا عن توجيهاته و ملاحظاته القيمة التي كان لها عميق الأثر في افادة البحث و اثرائه.

كل الشكر و التقدير لأساتذة و عمال كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة محمد البشير الابراهيمي ببرج بوعريريج.

جزيل الشكر للأساتذة الموقرين أعضاء لجنة التحكيم

و اطارات وعمال مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج على

مساعدتهم القيمة

متمنين لكم جميعا موفور الصحة و الهناء

إهداء

الى كل من تناغم قلبي في حبهم

زوجتي واولادي تميم، هيثم ،والبرعم موسى

الى كل من تربيت على حبهم

ابي وامي واخوتي واخواتي

الى كل محب ومخلص لهذا الوطن

احبتي واصدقائي

عنتر شريقي

إهداء

الى والدي والزوجة واولادي شهيناز، محمد رسيم

ولكتكوته شهد والى كل من ساهم في الإنجاز من

قريب وبعيد

هشام عمارة

ملخص

باعتبار الامتيازات الجبائية مهمة في المؤسسة الاقتصادية من ناحية التخفيضات ومعدلات الضريبة ومنطقة تواجدها حاولنا دراسة عينة من محققي الضرائب ومحاسبين معتمدين ومحاسبي مؤسسات اقتصادية مستفيدة من الامتيازات تمثلت في 39 استبانة موزعة لتبيان أهمية الامتيازات الجبائية من ناحية تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتخفيف العبء الجبائي على هذه المؤسسات لدفع هذه الأخيرة للمساهمة في حركة التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الامتيازات الجبائية، المؤسسة الاقتصادية، الأداء المالي.

Abstract :

In terms of reductions, tax rates and its area of presence, we tried to study a sample of tax investigators, certified accountants, and accountants of economic institutions benefiting from concessions, which were represented in 39 questionnaires distributed to show the importance of tax concessions in terms of improving the financial performance of the economic institution, and reducing the burden on these institutions to pay for them to contribute to the economic develpment movement.

Keywords: Tax concessions, economic institution, financial performance

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكـــر و تقـــــدير .....

إهداء.....

إهداء.....

ملخص.....

فهرس المحتويات.....I

فهرس الجداول..... VI

فهرس الأشكال VII

مقدمة .....أ

الفصل الأول:مفاهيم أساسية حول الامتيازات الجبائية والنظام الجبائي.....

المبحث الأول: الامتيازات الجبائية في ظل النظام الجبائي الجزائري..... 6

المطلب الأول: النظام الضريبي الجزائري 6

1 مفهوم النظام الجبائي: 7

2 أهداف النظام الضريبي: تتلخص أهدافه فيما يلي 8

3 مكونات النظام الضريبي الجزائري..... 9

المطلب الثاني: الامتيازات الجبائية.....15

1 الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الضرائب المفروضة على رقم الأعمال: 15

1.1الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU):.....15

1.2الرسم على القيمة المضافة(TVA): 16

1.3الرسم على النشاط المهنيTAP:.....17

2 الإمتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الضرائب المفروضة على الأرباح 19

2.1الدائمة: 20

2.2المؤقتة : 21

3 الإمتيازات الجبائية الممنوحة في إطار ضرائب أخرى 21

المطلب الثالث: الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الإتفاقيات الدولية وآخر تعديلات قانون الإستثمار .22

1 الإمتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الإتفاقيات الدولية.....23

2 الإمتيازات الجبائية الممنوحة في إطار القانون رقم (16-09 المؤرخ في 2016/08/03) 25

3 طبيعة المزايا الجبائية: 31

الفصل الثاني الأداء المالي .....أ

المبحث الأول: مؤشرات ومقاييس تقييم الأداء المالي الكلاسيكية. 35

المطلب الأول :مفهوم الأداء ومكوناته 35

1 مكونات الأداء 36

2 الاداء المالي والاساليب المستخدمة في تقييمه.....37

3 أدوات تقييم الأداء التقليدية:.....39

المطلب الثاني: مؤشرات ومقاييس تقييم الأداء الحديثة أو الجديدة:.....41

1 المؤشرات المالية: 41

2 القيمة الاقتصادية المضافة: 44

3 طريقة الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية: 49

الفصل الثالث دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات اقتصادية ببرج بوعريريج 35

المبحث الأول: منهجية الدراسة التحليلية 53

المطلب الأول: بناء أداة الاستبيان 53

1 بناء استمارة الاستبيان 53

2 نشر استمارة الاستبيان على عينة الدراسة.....53

3 معالجة استمارة الاستبيان 53

المطلب الثاني: هيكل الاستبيان وفرضياته 55

المبحث الثاني: تحليل النتائج. 56

المطلب الأول: درجة صدق وثبات الاستبيان 56

المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة 57

1 تحديد عينة الدراسة.....57

2 خصائص أفراد العينة. 57

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الفرضيات. 62

أولا/ عرض وتحليل الفرضية الرئيسية. 62

ثانيا/ الفرضيات الفرعية: 64

1 عرض وتحليل اختبار الفرضية الأولى 64

2 عرض وتحليل اختبار الفرضية الثانية 66

3 عرض وتحليل اختبار الفرضية الثالثة. 67

خلاصة الفصل 70

خاتمة. 71

قائمة المراجع 71

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول رقم (01): توزيع درجات مقياس ليكارت الخماسي	54
02	جدول رقم(02): تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط الحسابي	54
03	جدول رقم (03): يبين درجة صدق وثبات الاستبيان.	56
04	جدول رقم (04): يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	57
05	جدول رقم (05): يبين توزيع أفراد العينة حسب السن.	58
06	جدول رقم (06): يبين توزيع أفراد العينة حسب الخبرة.	59
07	جدول رقم (07): يبين توزيع أفراد العينة حسب السن.	60
08	جدول رقم (08): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات الاستبيان.	62
09	جدول رقم (09): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول.	64
10	جدول رقم (10): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني.	66
11	جدول رقم (11): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث.	67

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**الشكل رقم (01):توزيع أفراد العينة حسب الجنس**	**58**
02	**الشكل رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب السن.**	**59**
03	**الشكل رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة**	**60**
04	الشكل رقم (04): **توزيع أفراد العينة حسب الشهادة.**	**61**

مقدمـــة

مقدمة

للضريبة أهمية كبيرة من وجهة الإدارة المالية وذلك كونها تؤثر في القرارات المالية وبالتالي تؤثر في قيمة المؤسسة ،لذلك أي اقتطاع مقدار من الضريبة من الربح يؤثر سلبا على سيولة المؤسسة ،دفع ضريبة يشكل تدفق نقدي للخارج ،كما ان هذا الاقتطاع يؤثر سلبا على صافي الأرباح لذلك تعتبر الضريبة ميزة بالنسبة للمؤسسة وبما ان كل اثر جبائي يقابله اثر مالي فان الامتياز الجبائي يعمل على تعزيز قدرة المؤسسة في الحصول على التدفقات المالية من خلال التخفيض في التكاليف الجبائية ورفع المردودية المالية وله أهمية على مستوى الأداء والقرارات المالية في مراحل نشاط المؤسسة .

تسعى المؤسسات الاقتصادية لاتخاذ مواقعها في السوق لتحسين أدائها وضعيتها التنافسية و ذلك في ظل الانفتاح نحو العالم الخارجي ، حيث تعمل المؤسسة على تحقيق العديد من الأهداف ومن أهمها ضمان استمرارها و بقائها في مجال نشاطها ، وذلك يتطلب معرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية وكذا التنبؤ الدقيق بالتغيرات المستقبلية لوضع الخطط المناسبة لمواجهتها كما يجب تحديد الانحرافات الناتجة عن الخطط والأهداف وذلك بقياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط سابقا ثم العمل عل تصحيحها لتحديد مستوى الأداء الذي توصلت إليه المؤسسة . تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها ، والتي ازدادت أهميتها في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، واتسام السوق بالمنافسة التامة ،حيث أ صبح لزاما على المدير التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، ويجب على المدير المالي القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية إستراتيجية و هذه الدراسات التي يقوم المدير المالي هي تقييم الأداء المالي و الدراية التامة بالقوانين الجبائية وتغيراتها ومزامنتها لان أي خطا يؤدي الى خطر جبائي محتمل وكذا الاستفادة من الامتيازات الجبائية بشكل فعال .

- **إشكالية الدراسة:**

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية المتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

هل للامتيازات الجبائية دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

***ماهي طبيعة الامتيازات الجبائية الممنوحة في ظل النظام الجبائي الجزائري للمؤسسات؟**

***هل ساهمة الامتيازات الجبائية في استمرارية المؤسسات وبالتالي بعث حركة التنمية؟**

***هل الأداء المالي للمؤسسة تحسن بفضل الامتيازات الجبائية الممنوحة؟**

- **الفرضيات:**

من خلال الأسئلة السابقة يمكن طرح الفرضيتين التاليتان:

- **هناك عدة عوامل تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة وتعتبر الامتيازات الجبائية أفضلها.**
- **تعاني العديد من المؤسسات في الجزائر من التعثر المالي وهذا بسبب عدم الاستفادة من التحفيزات الجبائية أو عدم كفايتها.**

- **أهمية الدراسة:**

تعتبر المؤسسة الاقتصادية هي العنصر الأساسي للدفع بعجلة التنمية ولا يتأتى إلا بأدائها المالي الفعال وبما أن الدولة الجزائرية راعت هذا الجانب من خلال استحداث آليات وقوانين في مجال منح الامتيازات للدفع بهذه المؤسسات إلى تحسين أدائها المالي.

تعتبر دارسة الأداء المالي للمؤسسة في ظل هذه الامتيازات موضوع مهم لتبيان مدا فعالية هذه الامتيازات.

- **المنهج المتبع:**

يتم الاعتماد على المنهج الوصفي والذي من خلاله نعرض طبيعة النظام الضريبي الجزائري وكذا مختلف الضرائب ونسبها ومجال تطبيقها وكذا الامتيازات الجبائية، كما يتم من خلاله إبراز الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

كما سوف يتم إسقاط الجانب النظري باعتماد منهج دراسة الحالة، من خلال دراسة حالة لعينة من مؤسسات اقتصادية بولاية برج بوعريريج.

الإطار العام للدراسة:

الدراسات السابقة:

دراسة زكري عبدي –نبيل حمادي (2019): مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية –

تهدف هذه الدراسة الى ابراز مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال تسليط الضوء على العوامل المؤثرة على التدقيق الداخلي كاستقلالية، خبرة، وتكوين المدقق وتأثيرهم على الأداء المالي

وقد وزعت استبانة على احدى عشر مؤسسة اقتصادية جزائرية بالعاصمة وخلصت الى ان التزام المدقق الداخلي بشروط الاستقلالية الموضوعية والكفاءة يؤدي حتما الى تحسين ورفع الأداء المالي للمؤسسات المعبر عنه بالمردودية الاقتصادية والمالية واوصت الدراسة بضرورة اختيار المدقق على أساس الخبرة ومنحه الاستقلالية الكافية مع ضمان التكوين الازم لأداء مهام التدقيق.

دراسة نعيجي عبد الكريم–بن عمارة منصور (2014): أثر الامتيازات الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة مجمع فرتيال–

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الامتيازات الجبائية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم إسقاط الدراسة على مجمع فرتيال–عنابة– الذي يتمتع بمزايا جبائية، وتأثير هذه الامتيازات على أرباحه وأداءه المالي وقرارات الشريك بالأغلبية (المستثمر الأجنبي المباشر).

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري إضافة إلى استخدام المنهج التحليلي في تحليل النسب المالية وهذا من أجل اختبار فرضية الدراسة.

وأشارت أهم نتائج هذه الدراسة أن الامتيازات الجبائية هي أهم وسيلة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يتجلى في رفع الأداء المالي وتحقيق أرباح سنوية معتبرة جدا في مجمع فرتيال، إلا أنه هناك عوامل أخرى تحول دون تحقيق الامتيازات الجبائية أهدافها مثل البيروقراطية والمحسوبية وتفشي الفساد ..... إلخ.

وأهم ما أوصت به الدراسة أنه إذا كان لا بد من توفير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الملائم يتمثل بالدرجة الأولى في منح الامتيازات الجبائية فإنه يشمل أيضا توفير الجو الملائم من خلال محاربة البيروقراطية والفساد وتفشي الفساد والعراقيل الأخرى التي تقف في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يساهم بدوره في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

يحياوي نقيب وحبار حاج محمد أمين (2013): دور نماذج انشاء القيمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

هدفت هذه الدراسة الى استخدام مؤشرات انشاء القيمة ودورها في تقييم الأداء المالي من خلال التطرق الى الأداء بشكل عام والأداء المالي بشكل خاص.

درقة آمال (2015): أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

تناولت هذه الدراسة أثر التحفيزات الجبائية على الاداء المالي للمؤسسة وهدفت إلى تسليط الضوء على أهمية هذه التحفيزات وكيفية الاستفادة منها حتى تصل المؤسسة إلى الأهداف المطلوبة وخلصت الدراسة إلى أن التحفيزات الجبائية لها أهمية كبيرة للمؤسسة.

تعتبر هذه الدراسة الأخيرة الأقرب إلى دراستنا لكنها درست على عينة من ولاية لا تتميز بنشاط اقتصادي ومؤسساتي كبير ،وعليه سنقوم بدراسة عينة من ولاية برج بوعريريج التي تتميز بنشاط صناعي واقتصادي معتبر لإبراز أهمية الامتيازات الجبائية ودورها في تحسين الأداء المالي .

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول

الامتيازات الجبائية

والنظام الجبائي

المبحث الأول: الامتيازات الجبائية في ظل النظام الجبائي الجزائري

تسعى الدولة الجزائرية الى الخروج من التبعية وتحقيق تنمية شاملة متعددة الجوانب، وذلك باستخدام عدة وسائل من بينها الضريبة، باعتبارها أداة تساهم في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، كما انها تشكل اهم مصدر لتمويل خزينة الدولة كون ان التمويل الخارجي يهدد الاستقلال الاقتصادي والمالي للجزائر.

المطلب الأول: النظام الضريبي الجزائري

إن أي عمل كان يتطلب حسن التنظيم حتى يؤدي الدور الذي وضع من أجله، من هذا المنطلق نجد أن النظام الضريبي يعد عملا يستوجب التطبيق في الميدان، وكون الضريبة علم قائم بذاته لابد لها من جهاز يقوم بالتخطيط لها وتنظيمها، ولهذا الغرض كانت الإدارة الضريبية التي تضطلع بالمهام الخاصة بها في إطار القوانين والتشريعات المعمول بها.

إن تصميم الأنظمة الضريبية يتم عادة لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي يتم تحديدها على أساس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة، لكن هذه الأوضاع تتغير باستمرار بفعل عديد العوامل، مما يجعل الأنظمة الضريبية عاجزة عن تحقيق الأهداف المراد تحقيقها، وهذا ما يستدعي إصلاحها باستمرار.

وقد شهد النظام الضريبي الجزائري تعديلات جذرية في سياق التعديلات الاقتصادية التي عرفتها البلاد خلال بداية تسعينات القرن الماضي، وقد جاءت هذه الإصلاحات بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها أزمة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق، ومنذ تلك الفترة توالت الإصلاحات والتعديلات من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية التي سعت في مجملها إلى عصرنة وتفعيل النظام الضريبي، ورفع أداء الجباية العادية كبديل للجباية البترولية.

1 مفهوم النظام الجبائي:

عرف بأنه " مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلا ضريبيا متكاملا يعمل بطبيعة محددة من خلال التشريعات.[1] كما عرف على أنه " هو مجموعة القواعد القانونية و الفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط و التحصيل"[2] أما المفهوم الواسع للنظام الضريبي فيتمثل في مجموع العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها معا وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين، وفي هذه الحالة يصبح النظام الضريبي الترجمة العملية للسياسة الضريبية، ومن ثم يعتبر النظام الضريبي مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع وتشكل في مجموعها هيكلا ضريبيا متكاملا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية ، وعلى هذا الأساس يرتبط النظام الضريبي ارتباطا وثيقا بالسياسة الضريبية للمجتمع حيث أنه صياغة فنية لها ويصمم من أجل تحقيق أهدافها، وتعتبر السياسة الضريبية للمجتمع جزءا من سياسته الاقتصادية وهي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعي ة وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع ، وقد تترجم السياسة الضريبية بعدة نظم ضريبية، لذا فإن اختلاف النظم الضريبية بين الدول قد لا يعني اختلاف السياسة الضريبية لهذه الدول، من جهة أخرى فإن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف نفس سياسة ضريبية معينة في مجتمع معين قد لا يصلح لتحق يق أهداف السياسة الضريبية في مجتمع آخر حيث رغم تشابه الأهداف الاقتصادية والسياسات الضريبية بين الدول، إلا أننا قد نجد اختلافات جوهرية في مستويات التقدم الاقتصادي والهياكل الاقتصادية والإيديولوجيات.

- **السياسة الضريبية:**

مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.

[1] مرسي السيد حجازي ،**النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2001، ص 06.

[2] محمد حمو ، منور أوسرير: **محاضرات في جباية المؤسسات**، الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2009.ص51.

يعتبر النظام الضريبي جزء من النظام المالي وهذا الأخير هو بدوره جزء من النظام الاقتصادي، أي أ ن علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي هي علاقة الجزء من الكل، ولا يوجد النظام الضريبي في فراغ بل يوجد ضمن نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي معين ويقتضي ذلك ما يلي:

- يجب أن يكون النظام الضريبي انعكاسا للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يقوم فيه.
- يختلف النظام الضريبي من دولة إلى دولة أخرى تبعا لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي القائم في الدولة، كما يتغير النظام الضريبي في الدولة الواحدة عبر الزمن مع تغير أوضاعها الاقتصادية

ويقوم النظام الضريبي على أساس المعطيات التي تشكل النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويترتب على كون النظام الضريبي جزءا من النظام الاقتصادي ضرورة انسجام وتوافق وتنسيق بين السياسة الضريبية ومختلف أشكال السياسات الاقتصادية – نقدية، صرف، أجور–، وتعتبر الضريبة متغيرا اقتصاديا تستعملها الدولة كأداة للمساهمة في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي وكأداة للضبط الاقتصادي.[1]

ويعتمد النظام الضريبي على ثلاث أسس:

1. السياسة الضريبية
2. التشريعات الضريبي
3. الإدارة الضريبية

2 أهداف النظام الضريبي: تتلخص أهدافه فيما يلي

- **الهدف المالي**: تمويل النفقات العامة،
- **الهدف الاقتصادي**: تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الاجنبية، توفير مناصب الشغل ...،
- **الهدف الاجتماعي**: تحقيق العدالة الاجتماعية

[1] الدكتور بزة الصالح جامعة محمد البشير الابراهيمي دروس ومحاضرات

- **الهدف السياسي:** استخدام النظام الضريبي لأغراض سياسية كتخفيض أو الغاء الرسوم على منتجات بعض الدول.

3 مكونات النظام الضريبي الجزائري

- **الضرائب المباشرة .**

الضريبة على الدخل الإجمالي : الأشخاص الخاضعون للضريبة هم أعضاء شركات الأشخاص والشركاء في الشركات المدنية المهنية ،أعضاء شركات المساهمة وأعضاء الشركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له شركات التضامن .

المداخيل الخاضعة للضريبة: وهي الأرباح المهنية والمداخيل الفلاحية ،المداخيل الايجارية الناتجة عن تأجير العقارات وكذا ريوع رؤوس الأموال المنقولة ، الرواتب والأجور ،فوائض القيم الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية او غير المبنية وكذا الحقوق العقارية المرتبطة بهذه الأملاك .

الأساس الخاضع للضريبة : يحدد الدخل الإجمالي الصافي السنوي المكون لأساس الضريبة على الدخل بجمع الأرباح او المداخيل الصافية الفئوية باستثناء تلك المتعلقة بالضريبة المفروضة بمعدل محرر ،والاعباء القابلة للخصم .

ويستفيد من التخفيض الزوجان اللذان يختاران نظام فرض الضريبة المشترك من تخفيض بنسبة 10% ،ويستفيد الأشخاص الذين يكتتبون طواعية عقد التامين الأشخاص لمدة ادناها (08)سنوات بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي ،من تخفيض نسبته 2% من مبلغ المنحة الصافية المدفوعة سنويا في حدود 20.000 دج. [1]

ويستفيد من الاعفاء الدائم الأشخاص الذين يقل دخلهم الصافي الإجمالي او يساوي الحد الأدنى الضريبي المحدد ، المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة ، مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية ، عملية تصدير السلع وتلك التي تتضمن الخدمات المدرة للعملة الصعبة .

يستفيد من الاعفاء لمدة (10) سنوات الحرفيون التقليديون وكذلك أولئك الممارسون لنشاط حرفي فني.

[1] دليل النظام الضريبي الجزائري لسنة 2021.

يستفيد من الاعفاء لمدة (03) سنوات الأنشطة التي يقوم بها الشباب المقاول في اطار أنظمة الدعم، وتحدد ب (06) سنوات اذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها، وتمدد هذه الفترة ب (02) سنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاث (03) عمال على الأقل .

يستفيد من الاعفاء لأربعة(04)سنوات المؤسسات التي تحمل علامة مؤسسة ناشئة ابتداء من تاريخ الحصول على علامة مؤسسة ناشئة مع سنة واحدة إضافية في حالة التجديد .

يستفيد من الاعفاء لمدة سنتين (02) الشركات التي تحمل علامة "الحاضنة "ابتداء من تاريخ الحصول على علامة الحاضنة

فئة مداخيل رؤوس الأموال المنقولة تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة (5) سنوات ابتداء من اول جانفي سنة 2014 مداخيل الأسهم والأوراق المماثلة لها المسجلة في التسعيرة الرسمية للبورصة او مداخيل السندات والأوراق المماثلة لها ذات اقدمية تساوي او تفوق خمس (5) سنوات مسجلة في التسعيرة الرسمية للبورصة او متداولة في سوق منظم .

تعفى كذلك من الضريبة على الدخل الإجمالي او الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس(5)سنوات ابتداء من اول جانفي سنة 2014 مداخيل وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل والسندات المماثلة لها للخزينة او مسجلة في البورصة او تم تداولها في سوق منظم .

تعفي من الضريبة على الدخل الإجمالي او الضريبة على أرباح الشركات وكذا حقوق التسجيل ابتداء من تاريخ صدور قانون المالية لسنة 2010 والى غاية 31ديسمبر 2015،فوائض القيم لعملية التنازل عن الأسهم والحصص الاجتماعية للأندية المحترفة في كرة القدم المشكلة في شكل شركة .

تستفيد مداخيل اسهم صندوق دعم الاستثمار من اجل التشغيل من اعفاء بخمس(05)سنوات فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات ،وهذا ابتداء من تاريخ 01جانفي 2005 .

الضريبة على أرباح الشركات : مجال التطبيق شركات رؤوس الأموال ،شركات الأشخاص الذين اختاروا اخضاعهم للضريبة على أرباح الشركات ،الشركات المدنية التي اختارت اخضاعها للضريبة على أرباح الشركات ،مؤسسات وهيئات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ،الشركات التعاونية واتحاداتها .[1]

الشركات المستثناة من الضريبة على أرباح الشركات: هي الشركات التعاونية الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة، هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

الأساس الخاضع للضريبة: الربح الصافي الناتج بين النتائج المحققة من طرف المؤسسة كالمبيعات والعائدات الاستثنائية، ناقص الأعباء المتحملة في إطار ممارسة النشاط (تكاليف عامة، تكاليف مالية، اهتلاكات، ضرائب ورسوم مهنية)

المعدلات الضريبية: يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:[2]

- 19%بالنسبة لأنشطة انتاج السلع .
- 23%بالنسبة لأنشطة البناء والاشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الاسفار.
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى .

يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات الذين يمارسون اكثر من نشاط في نفس الوقت ان يقدموا محاسبة منفصلة لهذه الأنشطة، تسمح بتحديد حصة الأرباح عن كل نشاط مناسب لمعدل الضريبة على أرباح الشركات، ان عدم مسك محاسبة منفصلة يؤدي الى تطبيق منهجي لمعدل 26%.

معدلات الاقتطاع من المصدر :

مداخيل الديون والودائع والكفالات 10% (قرض ضريبي)

[1] دليل النظام الضريبي الجزائري لسنة 2021.

[2] دليل النظام الضريبي الجزائري لسنة 2021.

الإيرادات المتأتية من سندات الصندوق غير الاسمية 40% (محررة من الضريبة)

الإيرادات المحصلة في اطار عقد إدارة الاعمال 20% (محررة من الضريبة)

مداخيل المؤسسات الأجنبية التي ليس لها منشئات دائمة في الجزائر والمحققة في اطار صفقات متعلقة بتقديم الخدمات :30%

مداخيل المؤسسات الأجنبية العاملة في مجال النقل البحري للضريبة ، يتم تطبيق قاعدة المعاملة بالمثل عندما تقوم هذه الدول بتطبيق معدل يزيد او يقل عن النسبة المطبقة بالجزائر 10% .

عائدات الأسهم او الحصص الاجتماعية وكذا المداخيل المماثلة ، المحققة من طرف الأشخاص المعنويين الذين لا يملكون منشاة مهنية دائمة في الجزائر 15%(محررة من الضريبة)

فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم او الحصص الاجتماعية او الأوراق المماثلة المحققة من طرف الأشخاص المعنويين غير المقيمين 20%.

الأرباح المحولة الى شركة اجنبية غير مقيمة من قبل شركتها الفرعية المقيمة في الجزائر او كل منشأة أخرى بالمفهوم الجبائي15%

فيما يخص الأعباء المخصومة فقد عدلت بموجب قانون المالية لسنة 2022 وهي كالتالي تسجيل العناصر ذات القيمة المنخفضة كأعباء والتي لا تتجاوز 60000دج ،قاعدة حساب الأقساط السنوية للاهتلاك السيارات السياحية هو مبلغ 3000000دج

الهدايا ذات الطابع الاشهاري تحسب في حدود 1000دج للوحدة وفي حدود مبلغ سنوي 500000دج ،ايجار المركبات السياحية مقبولة في حدود مبلغ سنوي 200000دج ، اصلاح وصيانة المركبات السياحية مقبولة في حدود مبلغ 200000دج ، التبرعات للجمعيات الخيرية والإنسانية في حدود مبلغ 4000000دج .

إضافة معدل مخفض جديد بنسبة 10% خاص بشركات الإنتاج اذا قامت بإعادة استثمار الأرباح المحققة اما شراء معدات متعلقة بالنشاط الممارس ومساهمة بنسبة 90% في شركة أخرى لكن وفق الشروط التالية : يجب ان يتم الاحتفاظ بالعتاد مدة 5سنوات ،التصريح بالعتاد بالتفصيل ، يجب تطبيق المعدل في سنة انجاز هذه الاستثمارات .

- **الرسم على النشاط المهني**: يستحق الرسم بصدد رقم اعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي ، في صنف الارباح المهنية او للضريبة على أرباح الشركات ، غير انه تستثني من مجال تطبيق الرسم ،مداخيل الأشخاص الطبعيين الناتجة عن استغلال ،الأشخاص المعنويين او الشركات التي تخضع كذلك للرسم على النشاط المهني.[1]

الأساس الخاضع للضريبة :بالنسبة للخاضعين للرسم على القيمة المضافة: رقم الاعمال بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لغير الخاضعين للرسم على القيمة المضافة رقم الاعمال بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة .

لتحديد الأساس الخاضع للضريبة يجب الاخذ بعين الاعتبار التخفيضات المقررة ب 30% ،50% ،75% المنصوص عليها في القانون لصالح بعض العمليات .

معدل الاخضاع الضريبي : يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب2%غير انه عدل بموجب قانون المالية لسنة2022 ب1.5% مع اعفاء نشاط الإنتاج ونشاطات المهن الحرة ضمن النظام المبسط.

- **رسم التطهير** : يطبق رسم التطهير في البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن ان يكلف مع المالك بدفع الرسم بصفة تضامنية .

✓ **معدلات فرض الضريبة: يحدد مبلغ الرسم على النحو التالي :**

مابين1500دج و2000دج على كل محل ذي استعمال سكني ،ما بين 4000دجو14000دج على كل محل ذي استعمال مهني او تجاري او حرفي او ما شابه، ما بين 10000دج و25000دج على كل ارض مهيأة

[1] دليل النظام الضريبي الجزائري لسنة 2021.

للتخييم والمقطورات ، ما بين 22000دج و132000دج على كل محل ذي استعمال صناعي او تجاري او حرفي او ما شابه ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة اعلاه.

تحدد التعريفات المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس البلدي ،بناء على مداولة المجلس وبعد اخذ راي السلطة الوصية ، يجدد ضمنيا تطبيق اخر التعريفات المحددة .

بالنسبة للبلديات التي تمارس عملية الفرز، سيتم تعويض كل منزل في حدود15% من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامات المنزلية.

- **الرسم على القيمة المضافة** : ان العمليات الخاضعة للرسم وجوبا هي العمليات المتعلقة بنشاط صناعي او تجاري او حرفي المنجزة من طرف الخاضعين للرسم ، العمليات التي تنزها البنوك ، العمليات المحققة عند ممارسة نشاط حر ،المبيعات الخاصة بالكحول او الخمور ومشروبات أخرى مماثلة لها ،العمليات المتعلقة بالأشغال العقارية ،عمليات البيع التي تقوم بها المساحات الكبرى ونشاطات التجارة المتعددة وكذا تجارة التجزئة .[1]

اما العمليات الخاضعة للرسم الرسم اختياريا هي العمليات الموجهة للتصدير ، العمليات المحققة لفائدة الشركات البترولية ،والمكلفين بالرسم الاخرين ،ومؤسسات تتمتع بنظام الشراء بالإعفاء .

الخاضعون للرسم هم المنتجون، البائعون، المستوردون، البائعون بالتجزئة.

الأساس الخاضع للرسم :يشمل رقم الاعمال الخاضع للرسم ثمن البضائع او الاشغال او الخدمات بما في ذلك كل المصاريف و الحقوق والرسوم ،باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته.

المعدلات: معدل منخفض 9 % ومعدل عادي 19%

[1] دليل النظام الضريبي الجزائري لسنة 2021.

المطلب الثاني: الامتيازات الجبائية

لقد منح المشرع الجزائري العديد من الامتيازات الجبائية من خلال القوانينالجبائية باعتبارها الشريعة العامة في مجال الضريبة، ليكمله قانون الاستثمار بإضافة مزايا أخرى، أمّا على الصعيد الدولي فقد أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات جبائية دولية منحت من خلالها امتيازات تختلف من دولة إلى أخرى في إطار ما يعرف بمبدأ المعاملة بالمثل.

1 الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الضرائب المفروضة على رقم الأعمال:

يقصد بالضرائب المفروضة على رقم الأعمال: الضريبة الجزافية الوحيدة، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني.

كفل المشرع المالي مجموعة من الامتيازات الجبائية في إطار الضرائب المفروضة على رقم الأعمال والتي تتمثل في:

1.1 الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU):

- **الضريبة الجزافية الوحيدة**: هي ضريبة تقوم على أساس تحديد دخل المكلفين تحديدا جزافيا استنادا إلى بعض المؤشرات مثل رقم الأعمال وتجدر الإشارة إلى أن هذه الضريبة نصّت عليها نصوص المواد: 282 مكرر، 282 مكرر1، 282 مكرر 2 الى غاية المادة 282 مكرر 5من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة منح المشرع المالي عدّة امتيازات جبائية في إطار نظام الضريبة الجزافية الوحيدة[1] منها:

- "الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع الاستثمارية أو الأنشطة المؤهلون للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة"، حيث تستفيد هذه الأنشطة من إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال، وتمدد إلى ستة (6) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال عندما تتواجد هذه الأنشطة في مناطق يراد ترقيتها والتي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم، وتمدد هذه المدة بسنتين (2)

[1] محمدعباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، ط4، دار هومه، الجزائر ،2008، ص 144

عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة مستخدمين على الأقل لمدة غير محدودة[1]، بالإضافة إلى إمتيازات أخرى في شكل تخفيضات تستفيد منها:

- "النشاطات التجارية الصغيرة المنشأة حديثا في المواقع المهيأة من طرف الجماعات المحلية، وهذا لمدة ثلاث 3 سنوات الأولى من الخضوع للضريبة وهذا عقب فترة الإعفاء بعنوان السنتين الأوليتين من النشاط التي منحت لهم ويمنح هذا التخفيض كما يلي:

- **السنة الأولى من الخضوع للضريبة: تخفيض 21%؛**
- **السنة الثانية من الخضوع للضريبة: تخفيض بـ 21 %؛**
- **السنة الثالثة من الخضوع للضريبة: تخفيض بـ 22 %".**

1.2 الرسم على القيمة المضافة(TVA):

يعرف الرسم على القيمة المضافة على أنه: "ضريبة غير مباشرة تفرض على الزيادة في قيمة السلع والخدمات أي على الفرق بين ثمن بيع المادة وتكلفة شراء المستلزمات الوسيطة وهذه الضريبة تدفع من قبل المستهلك النهائي بينما تحصلها الدولة على مستوى المنتج أو مقدم الخدمات."، و فيما يخص المواد التي نظمت هذه الضريبة سنحيل إلى نص المادة 01 و ما بعدها من الأمر رقم 76-102 المؤرخ في12/09/ 1976 المتضمن قانون الرسم على رقم الأعمال المعدل والمتمم، ج ر ج ج رقم 103 المؤرخة في 12/26/ 1976، و بخصوص معدلات الإخضاع الضريبي لهذه الضريبة فقد كانت تحدد بمعدلين؛ معدل مخفض 7% للسلع والخدمات التي تمثل مصلحة خاصة على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، أو الثقافي والمعدل العادي 17 %للعمليات والخدمات والسلع التي لا تندرج ضمن المعدل المخفض عدلت بقانون المالية لسنة 2017 المادة 24والمادة 23 والمادة 26 والمادة 21 من قانون الرسم على رقم الاعمال اصبح المعدل المخفض 9 % والمعدل العادي 19 %[2]

يمكن أن تستفيد العمليات المذكورة أدناه من إعفاءات ويتعلق الأمر بـ:

[1] قانون المالية 2017

[2] قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28ديسمبر 2016 والجريدة الرسمية العدد77 في 29 ديسمبر2016

- العمليات التي تتم عند الإستيراد ويتعلق الأمر بالمنتوجات المعفى بيعها في الداخل من هذا الرسم، بالإضافة إلى البضائع الموضوعة تحت أحد الأنظمة الموقفة للحقوق الجمركية والبضائع التي تستفيد من قبول إستثنائي مع الإعفاء من الحقوق الجمركية، وكذا البضائع المستوردة في إطار المقايضة.[1]
- العمليات التي تتم عند التصدير،

ويسري الإعفاء أيضا على عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع من مصدر وطني والمسلمة إلى المحلات التجارية الموضوعة تحت الرقابة الجمركية المؤسسة قانونا، كما تستفيد من الإعفاء مشتريات مواد التجهيزات الخاصة والخدمات المخصصة لعمليات مستفيدة من الإمتيازات الممنوحة من طرف"الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI)"، وكذا الشباب المستفيد من إعانة "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)"، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADEو"الصندوق الوطني للقرض المصغر(ANGEM)"[2].

1.3 الرسم على النشاط المهنيTAP:

يعد الرسم على النشاط المهني من الضرائب المفروضة على رقم الأعمال، ذلك أن النسبة التي تطبق في إطار هذا الرسم تحتسب من رقم الأعمال المحقق من طرف المكلف، وقد حددت المادة (المادة 217) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة مجال تطبيق هذا الرسم كما حددت المادة 222 من نفس القانون معدلات الإخضاع الضريبي الخاصة به.

يستفيد المكلفون الخاضعون للرسم على النشاط المهني من الإمتيازات الآتي ذكرها:

1. "إعفاء من هذا الرسم لمدة ثلاث سنوات في إطار ممارسة الأنشطة الآتية:

- الشباب المستثمر المستفيد من إعانة "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب،"
- المستثمرين في النشاطات أو المشاريع المؤهلة للإستفادة من إعانة "الصندوق الوطني للقرض المصغر،"

[1] قانون رقم 16-14، المرجع السابق.
[2] المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، مديرية العلاقات العمومية والاتصالات، الجزائر ، (2021)، ص 33.

- الأشخاص المستفيدين من نظام دعم إحداث أنشطة إنتاجية والذي يسيره "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة."

وتمدد مدة الإعفاء إلى ستة سنوات إذا تمت ممارسة النشاط في المناطق المراد ترقيتها والتي تحدد بموجب التنظيم ،أما إذا تواجدت هذه الأنشطة في منطقة تستفيد من إعانة "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب" فتمدد فترة الإعفاء إلى عشر سنوات إبتداء من تاريخ الإستغلال[1].

كما يستفيد الخاضعون لهذا الرسم من تخفيضات بنسب مختلفة كما يلي:

2. "تخفيض بنسبة (30%)بالنسبة لـ:

- مبلغ عمليات البيع بالجملة،
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة والمتعلقة بمواد يشتمل سعر بيعها بالتجزئة على مالا يزيد عن (50%) من الحقوق غير المباشرة.

3. تخفيض بنسبة (50%) بالنسبة لـ:

- مبلغ عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من (**50%**) من الحقوق غير المباشرة،
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية، بشرط أن:
- تكون مصنفة ضمن المواد الإستراتيجية كما نص عليها المرسوم التنفيذي رقم، (90-31 المؤرخ في 15 يناير 1996)
- أن يكون معدل الربح للبيع بالتجزئة يتراوح بين (10%و30%)

[1] المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، مديرية العلاقات العمومية والإتصال، الجزائر، (2021)، ص 13.

4. تخفيض بنسبة (75%) بالنسبة لـ:

- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز، العادي (الخالي من الرصاص) ،الغازويل، (وقود غاز البترول المميع والغاز الطبيعي المضغوط).عدلت الفقرة بموجب المادة 22 من قانون المالية لسنة 2021

2 الإمتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الضرائب المفروضة على الأرباح

تعرف على أنها:" ضريبة سنوية تفرض على الأرباح والمداخيل المحققة من طرف الشركات أو الأشخاص[1] المعنويين. لقد تم منح العديد من الامتيازات الجبائية في إطار الضرائب المفروضة على الأرباح سواء فيما يتعلق بالضريبة على أرباح الشركات، وكذا الضريبة على الدخل الإجمالي فبالنسبة للضريبة على أرباح الشركات تتراوح الإعفاءات مابين دائمة ومؤقتة والتي تشكل أحد أشكال الإمتيازات الممنوحة في إطار هذه الضريبة وتفصيل ذلك كما يلي:

1. الإعفاءات الدائمة:

وتشمل:

- "التعاونيات الإستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية،
- العمليات المدرة للعملة الصعبة ولاسيما عمليات البيع وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير"[2].

2-الإعفاءات المؤقتة :

وتشمل :

- النشاطات الممارسة من طرف الشباب المستثمر المؤهل للإستفادة من إعانة"الصندوق الوطني لدعم الشباب "حيث تستفيد من إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ

[1] عمار السيد عبد الباسط نصر، الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الإقتصاد غير المنظمط1، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، مصر ،2013، ص61، و بخصوص هذه الضريبة و معدلاتها تصفح موقع المديرية العامة للضرائب:www.mfdgi.gov.dz

[2] خديجة ثابتي ،"دراسة تحليلية حول الضريبة و القطاع الخاص"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجاريةوالتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2011-2012، ص105.

الإستغلال، تمدد هذه المدة إلى ستة (6) سنوات في المناطق المراد ترقيتها، وتمدد هذه الفترة بسنتين (2) إذا تعهد المستثمر بتشغيل ثلاث (3) عمال على الأقل لمدة غير محدودة،

كما تظهر هذه الإمتيازات الجبائية في شكل تخفيضات ممنوحة على مبلغ الضريبة على أرباح الشركات بعنوان الإيرادات المتأتية من الإستثمارات التي تمارس في بعض مناطق أقصى الجنوب، حيث تستفيد المداخيل المتأتية من النشاطات التي تمارس في ولايات تندوف وأدرار وتمنراست وإليزي إعتبارا من 01 جانفي 2005 ولمدة خمس (5) سنوات، من تخفيض بمعدل (50%) على مبلغ الضريبة على أرباح الشركات، وتستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في ولايات الجنوب والهضاب العليا من تخفيضات. فتستفيد الأولى من تخفيض قدره 20% اما الثانية فيقدر التخفيض ب 15 %.

وفيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي:

نصت المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه:" تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى "الضريبة على الدخل الإجمالي" وتفرض على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف المحدد وفقا لأحكام المواد من (85) إلى (89) من ق ض م ورم.

فتقسم الإعفاءات بين دائمة ومؤقتة وتفصيل ذلك كما يلي:

2.1 الدائمة:

وتشمل:

- "الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي السنوي الصافي أو يقل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي والمقدر بـ: (000 120دج)
- الأجور والمكافآت الأخرى المدفوعة في إطار البرامج الرامية إلى تشغيل الشباب وفق الشروط المحددة عن طريق التنظيم،

- المداخيل الناتجة عن زراعات الحبوب والخضر والتمور"[1].

2.2 المؤقتة :

وتشمل :

- "الأنشطة التي يقوم بها الشباب المستثمر المستفيد من إعانة "الصندوق الوطني لتدعيم الشباب" وتستفيد هذه الأنشطة من إعفاء لمدة ثلاث (3) سنوات إبتداء من تاريخ الإستغلال، وتمدد هذه المدة إلى (6) سنوات في المناطق المراد ترقيتها والتي تحدد بموجب التنظيم، وتمدد هذه الفترة بمدة سنتين (2) إذا تعهد المستثمر بتشغيل ثلاث (3) عمال على الأقل،
- الاستثمارات المحققة من طرف الأشخاص المستفيدين من نظام دعم أنشطة الإنتاج والمسيرين من طرف "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" حيث تستفيد هذه الإستثمارات من إعفاء كلي لمدة عشر (10)سنوات من هذه الضريبة وذلك إبتداء من تاريخ بداية الإستغلال.

_ مداخيل النشاطات الزراعية وتربية الحيوانات التي تمارس في الأراضي المستصلحة حديثا فتستفيد من إعفاء كلي من هذه الضريبة لمدة عشر (10) سنوات من تاريخ بداية النشاط"[2].

3 الإمتيازات الجبائية الممنوحة في إطار ضرائب أخرى

منح المشرع الجزائري تحفيزات جبائية في إطار الرسم العقاري إنقسمت في شكل إعفاءات دائمة منحت للمرافق العمومية وكذلك لتدعيم الفلاحة حيث أعفيت المباني والمنشآت المخصصة للفلاحة من هذا الرسم كالحظائر والمرابط والمستودعات المخصصة للوازم المستثمرات الفلاحية[3].

[1] محمود جمام ،"النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2009-2010، ص116.

[2] المرجع نفسه، ص117.

[3] محفوظ برحماني ،الضريبة العقارية في القانون الجزائري، د.ط، دار الجامعة الجديدة، مصر 2009، ص118.

وكذا في شكل إعفاءات مؤقتة والتي تشمل ما يلي:

- **"العقارات المصرح بأنها غير صحيحة،**
- **السكن الرئيسي والوحيد للمكلف،**
- **البنايات الجديدة،**
- **البنايات المستغلة لنشاطات الشباب المستفيد في إطار:" ANSEJ[1] وCNAC وANGEM"**

كما منح المشرع إمتيازات في إطار حقوق التسجيل تتعلق بالمؤسسات السياحية الوطنية وكذا القروض الفلاحية بالإضافة إلى العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها الشباب والمشاريع المؤهلون للإستفادة من إعانة "الصندوق الوطني لدعم الشباب "أو" الصندوق الوطني للقرض المصغر" أو" الصندوق الوطني للتأمين على البطالة[2].

المطلب الثالث: الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الإتفاقيات الدولية وآخر تعديلات قانون الإستثمار

منح المشرع الجزائري مجموعة من الإمتيازات الجبائية في إطار الإتفاقيات الجبائية التي أبرمتها الجزائر مع العديد من الدول سواء العربية أو الأوروبية أو الآسيوية أو حتّ مع دول الجوار، أما على المستوى الداخلي وبالإضافة إلى قانون الضرائب فقد كفل قانون الإستثمار العديد من الإمتيازات الجبائية وهذا ما سيتم توضيحه من خلال ما يلي:

[1] المرجع نفسه، ص 119.

[2] أنظر المادة 347 مكرر5 من الأمر رقم76-105 المؤرخ في 1976/12/09 المتضمن قانون التسجيل، ج رج ج رقم 81 المؤرخةفي1977/12/18

1 الإمتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الإتفاقيات الدولية

احتوت الإتفاقيات الجبائية الدولية مصطلح الإزدواج الضريبي لذلك يجدر أن يتم تعريفه والذي جاء كالآتي: "هو فرض نفس الضريبة أو ضريبة من النوع ذاته أكثر من مرة على المكلف ذاته، ولنفس الوعاء الضريبي وفي الفترة الزمنية ذاتها"[1].

وفيما يتعلق بطرق تفادي الإزد واج الضريبي الدولي فقد إقترحت أولى الإتفاقيات الجبائية لكل من منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وهيئة الأمم المتحدة أربع طرق لمعالجة هذه المشكلة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- **طريقة الإعفاء**: تقتضي هذه الطريقة عدم فرض الضريبة من طرف دولة إقامة المكلف على الدخل(الثروة) الخاضع للضريبة من قبل في الدولة مصدر الدخل[2].
- **طريقة الخصم**: تطبق هذه الطريقة بصفة عامة على المداخيل المتأتية من إيرادات رؤوس الأموال المنقولة، وهناك نظامان في طريقة الخصم هما[3]:

ـ **الخصم الكلي**: تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي للمكلف بما فيها المحققة في الدولة الأجنبية (دولة المصدر)، وبعد ذلك تخصم الضريبة المسددة في تلك الدولة المتعاقدة من الضريبة الإجمالية المستحقة في دولة إقامة المكلف بالضريبة.

ـ **الخصم العادي**: في هذه الحالة يكون الخصم محددا من طرف دولة الإقامة، أي أنه لا يعتد بنفس مبلغ الضريبة المسددة في الدولة الأخرى.

[1] فليح حسن خلف ،المالية العامة، ط1، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن ،2008، ص191

[2] فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص 81

[3] نعيم عاشوري" ،**الإتفاقيات الجبائية كوسيلة لمعالجة الإزدواج الضريبي الدولي**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41-2014 جامعة منتوري ،قسنطينة، الجزائر، ص 183.184

- **طريقة إقتسام الإيراد:** وتتمثل هذه الطريقة في فرض الضريبة من طرف إحدى الدولتين المتعاقدتين وفقا لما تحدده الإتفاقية الجبائية المبرمة بينهما على أن تقوم هذه الدولة بتحويل جزء من الضريبة التي حصلتها إلى الدولة المتعاقدة الأخرى[1].

- **طريقة توزيع المادة الخاضعة للضريبة:** وتقتضي هذه الطريقة أن تقوم الدولتان المتعاقدتان بفرض الضريبة بالتناوب على المكلف حسب فئة الدخل المحقق بموجب إتفاقية جبائية بينهما، كأن تختص إحدى الدولتين في فرض الضريبة على أرباح الأسهم وأن تختص الدولة المتعاقدة الأخرى في فرض الضريبة على فئة المعاشات[2].

وبغية تفادي الإزدواج الضريبي الدولي وتشجيع المستثمر الأجنبي على الإستثمار في الجزائر، فقد تم إبرام العديد من الإتفاقيات في هذا المجال نوجزها فيما يلي:

- **الإتفاقيات الجماعية:**

أبرزها الإتفاقية المبرمة بين دول المغرب العربي الموقعة في الجزائر بتاريخ 23 جويلية 1990 لتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول الإتحاد، وقد قامت هذه الإتفاقية بتحديد الأشخاص المعنيين بها، وهم المقيمون بإحدى الدول المغاربية أو بكل منها، كما حددت الضرائب المعنية بهذا الإجراء، وعرفت كل نوع منها ومن بينها أرباح المؤسسات وأرباح الأسهم والإتاوات...[3]، وفيما يتعلق بتفادي الإزدواج الضريبي فقد نصت على ذلك المادة الثالثة والعشرين من الاتفاقية.

[1] إيمان بوقروة ،"كيفية تفادي الإزدواج الضريبي الدولي في إطار الإتفاقيات الجبائية الدولية" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت1955 سكيكدة ،2009*-2010، ص 81

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] وليد لعماري ،"الحوافز والحواجز القانونية للإستثمار الأجنبي في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ،2010-2011 ص67.

- **الاتفاقيات الثنائية:**

لعل أهمها الاتفاقية المبرمة بين الجزائر و إيطاليا الموقعة في الجزائر في 3 فبراير1991 المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي على الدخل وتفادي التهرب والغش الجبائي و تم النص على ذلك من خلال المادة الرابعة و العشرين (24) وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإتفاقية دخلت حيز التطبيق

وكذا الاتفاقية المبرمة بين الجزائر والأردن الموقعة بعمان في16سبتمبر 1997المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب والغش ووضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل والثروة، وقد نصت على طرق إزالة الإزدواج الضريبي من خلال المادة الرابعة والعشرون دخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في2001/07/14[1].

2 الإمتيازات الجبائية الممنوحة في إطار القانون رقم (16-09 المؤرخ في 2016/08/03)

منح القانون رقم (16-09)المتعلق بترقية الاستثمار مجموعة من الامتيازات الجبائية من خلال فصله الثاني وقسمها إلى ثلاث تقسيمات سيتم تفصيلها فيما يلي:

-الإمتيازات المشتركة لكل الإستثمارات القابلة للإستفادة:

تستفيد الإستثمارات المحددة في المادة الثانية من هذا القانون زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام من الإمتيازات الآتية:

-الإمتيازات الممنوحة أثناء مرحلة الإنجاز:

وتتمثل هذه الإمتيازات فيما يلي:

- "الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار،

[1] صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم2000-427 المؤرخ في17ديسمبر2000)ج رج ج العدد79 المؤرخة في23 ديسمبر2000، ص 14

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار،
- الإعفاء من دفع حق الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري من كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار المعني،
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية، وتطبق هذه الإمتيازات على المدة الدنيا لحق الإمتياز الممنوح،
- تخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الإستثمار،
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار إبتداءا من تاريخ الإقتناء،
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال
- **الإمتيازات الممنوحة في مرحلة الإستغلال:**

بعد معاينة المشروع من طرف المصالح الجبائية بطلب من المستثمر يستفيد هذا الأخير ولمدة ثلاث سنوات من الامتيازات التالية:

_ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،

_ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني،

_ تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة"[1].

أما بالنسبة للإستثمارات المنجزة في المناطق التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا وكل منطقة تتطلب تنميتها فتستفيد من:

[1] أنظر المادة 112 المصدر نفسه.

- **إمتيازات ممنوحة أثناء مرحلة الإنجاز:**

زيادة على الإمتيازات المذكورة في إطار مرحلة الإنجاز سابقة الذكر تستفيد هذه الإستثمارات أيضا من الإمتيازات الآتية:

- "تتكفل الدولة كليا أو جزئيا، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة،

التخفيض من مبلغ الأتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عنطريق الإمتياز من أجل إنجاز مشاريع إستثمارية:

- بالدينار الرمزي للمتر المربع م^2 خلال فترة عشر سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى من مبلغ أتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة،
- بالدينار الرمزي للمتر المربع م^{2}لفترة خمسة عشر سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى من مبلغ أتأوه أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير"[1].

- **إمتيازات ممنوحة في مرحلة الإستغلال:**

- "الإعفاء من الضريبة على أرباح ال شركات،
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

وتحدد هذه الإعفاءات بعشر سنوات، إبتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الإستغلال والمحددة في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية بناء على طلب المستثمر"[2].

[1] أنظر المادة 13.القانون رقم 16-09

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

-المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الإمتياز و/ أو المنشئة لمناصب الشغل:

لا تلغى الإمتيازات السابق ذكرها التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المنشأة بموجب التشريع المعمول به لفائدة النشاطات السياحية والنشاطات الصناعية والنشاطات الفلاحية، كما لا يؤدي وجود عدة إمتيازات من نفس الطبيعة، سواء تلك المنشأة بموجب التشريع المعمول به أو تلك المنصوص عليها في هذا القانون إلى تطبيقها معا، وفي هذه الحالة يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل[1].

ترتفع مدة مزايا الإستغلال الممنوحة لفائدة الإستثمارات المنجزة خارج المناطق التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا والمناطق المراد تنميتها من ثلاث سنوات إلى خمسة سنوات عندما تنشئ أكثر من مائة منصب شغل دائم خلال الفترة المحددة من تاريخ تسجيل الإستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الإستغلال على الأكثر[2].

- **الإمتيازات الإستثنائية لفائدة الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني:**

تستفيد من الإمتيازات الإستثنائية الإستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للإقتصاد الوطني، والمعدة على أساس إتفاقية يتفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، وتبرم الوكالة هذه الإتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للإستثمار[3].

يمكن أن تتضمن الإمتيازات الإستثنائية المذكورة أعلاه، ما يلي:

- "تحدد مدة إمتيازات الإستغلال المذكورة في إطار الإمتيازات المشتركة لكل الإستثمارات القابلة للإستفادة لفترة يمكن أن تصل إلى عشر سنوات.

- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية والجبائية و الرسوم وغيرها من الإقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والمساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز للمدة المتفق عليها حسب أحكام المادة 21 من نفس القانون و يؤهل المجلس الوطني للإستثمار

[1] أنظر المادة 15، ، المصدر نفسه.

[2] أنظر16، المصدر

[3] أنظر المادة 17، المصدر نفسه.

لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم ولمدة لا تتجاوز خمس سنوات.

وتستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، حسب أحكام الفقرة أعلاه وذلك وفق الكيفيات المحددة في المادة وما يليها من قانون الرسم على رقم الأعمال"[1].

"يمكن أن تكون إمتيازات الإنجاز المقررة وفقا لما سبق ذكره بعد موافقة المجلس الوطني للإستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد والمكلفين بإنجاز الإستثمار لحساب هذا الأخير، حسب الكيفيات والشروط المحددة عن طريق التنظيم.

وتضاف الإمتيازات المذكورة أعلاه إلى تلك التي يمكن الحصول عليها في إطار الإمتيازات المشتركة لكل الإستثمارات القابلة للإستفادة وكذلك تلك الإمتيازات الممنوحة للإستثمارت المنجزة في المناطق التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا وكل منطقة تتطلب تنميتها بالإضافة إلى الإمتيازات الإضافية لفائدة النشاطات ذات الإمتياز و/أو المنشئة لمناصب شغل"[2].

- ✓ **أجهزة الدعم :**

أجهزة المساعدة على التشغيل (الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)

تستفيد الاستثمارات التي تتضمن إنشاء و/أو توسيع النشاط الذي يقوم به أصحاب المشاريع والمؤهلين للاستفادة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من المزايا التالية

[1] أنظر18، القانون رقم 16-09، المصدر السابق.

[2] أنظر المادة 19،المصدرنفسه

خلال مرحلة انجاز المشاريع الاستثمارية

للاستفادة من المزايا الجبائية أثناء إنجاز الاستثمار، يتعين على أصحاب المشاريع المؤهلين للاستفادة من أجهزة الدعم احترام الإجراءات المذكورة أدناه

تقديم طلب للحصول على وضعية جبائية لدى مفتشية الضرائب التي تتبعون لها إقليميا ؛

تقديم طلب إصدار شهادة إعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء سلع التجهيزات الموجهة لإنجاز العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة

وتجدر الإشارة إلى أن الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة يُمنح للشركات التي تقوم بشراء سلع وخدمات تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار المتضمن إنشاء أو توسعة نشاط.

طبيعة المزايا الضريبية

من حيث حقوق التسجيل:

الإعفاء من حقوق تحويل الملكية بعوض بمعدل 5 % لعمليات اقتناء العقارات التي يقوم بها المقاولون الشباب والمخصصة لإنشاء أنشطة صناعية.

الإعفاء من حقوق التسجيل بالنسبة للعقود التي تتضمن تأسيس شركات

فيما يخص الرسم على القيمة المضافة

يمنح إعفاء من الرسم على القيمة المضافة لـ:

عمليات اقتناء سلع التجهيزات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار المتضمن إنشاء أو توسعة نشاط ؛

عمليات اقتناء المركبات السياحية التي تعد الوسيلة الرئيسية للنشاط

بعض الخدمات ذات الصلة بإنجاز الاستثمار، مثل القروض البنكية والتأمين والتهيئة

فيما يخص الحقوق الجمركية:

تطبيق معدل مخفض للحقوق الجمركية بنسبة 5 % على سلع التجهيزات المستوردة المخصصة لإنجاز الاستثمار. تستفيد أيضًا من هذه الميزة المركبات السياحية، عندما تكون الوسيلة الرئيسية لنشاطكم

خلال مرحلة استغلال مشروعكم الاستثماري

يشترط الاستفادة من المزايا الجبائية الممنوحة أثناء استغلال الاستثمارات الالتزام بالإجراءات التالية

الإجراءات الواجب اتباعها لمنح المزايا الجبائية:

اكتتاب التصريح بالوجود في غضون 30 يومًا من بدء النشاط(الاستغلال)

تقديم طلب للحصول على مزايا جبائية إلى المدير الولائي للضرائب أو رئيس مركز الضرائب أو المركز الجواري للضرائب لمكان التواجد، والذي ينبغي أن يرفق بنسخة من قرار الاعتماد الصادر عن الوكالة

3 طبيعة المزايا الجبائية:

تستفيد الأنشطة التي ينفذها أصحاب المشاريع المؤهلين لأجهزة المساعدة على التوظيف (الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)، التي يتبعون النظام الحقيقي، من إعفاء كلي من الضريبة على أر باح الشركات أو الضريبة على الدخل الاجمالي أو الرسم على النشاط المهني خلال فترة (03) سنوات من بداية النشاط. إذا تم تنفيذ هذه الأنشطة في منطقة يجب ترقيتها، يتم تمديد فترة الإعفاء إلى ست (06) سنوات من تاريخ بدء الاستغلال (تحدد المناطق التي يجب ترقيتها بموجب مرسوم وزاري مشترك صادر في 9 أكتوبر 1991). يتم تمديد هذه الفترات لمدة سنتين (2) عندما يتعهد أصحاب المشاريع بتوظيف على الأقل ثلاثة (3) موظفين لمدة غير محددة.

عندما تقع الأنشطة المنجزة في منطقة تستفيد من المساعدة من "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"، يتم تمديد فترة الإعفاء إلى عشر (10) سنوات من بدء الاستغلال (المادتين 2 و4 من قانون المالية لسنة 2014)

الرسم العقاري لمدة ثلاث (03) سنوات من تاريخ إتمام البناء المستخدم لممارسة النشاط تكون مدة الإعفاء ست (6) سنوات عندما يتم تنصيب هذه البنايات وملحقات البنايات في مناطق يجب تطويرها

تمتد فترة الإعفاء إلى عشر (10) سنوات، عندما تكون هذه البنايات وملحقات البنايات المستخدمة للأنشطة التي يقوم بها أصحاب المشاريع الاستثمارية المؤهلين للاستفادة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، متواجدة في مناطق تستفيد من "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب".

تمتد فترة الإعفاء إلى ست (06) سنوات، عندما تكون هذه البنايات وملحقات البنايات المستخدمة للأنشطة التي يقوم بها أصحاب المشاريع الاستثمارية المؤهلين للاستفادة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، متواجدة في مناطق تستفيد من "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الهضاب العليا" (المادة 10 من قانون المالية لسنة 2014).

تستفيد الأنشطة التي يمارسها أصحاب المشاريع المؤهلين للاستفادة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم ثمانية مليون دينار (8.000.000 دج) (نظام الضريبة الجزافية الوحيدة)، من إعفاء كلي من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاثة (03) سنوات من تاريخ بدء استغلال المشروع. عندما تقع هذه الأنشطة في منطقة يجب ترقيتها، والتي يتم تحديد قائمتها بموجب التنظيم، يتم تمديد فترة الإعفاء إلى ست (06) سنوات، من تاريخ دخولها حيز الاستغلال. يتم تمديد هذه الفترة لمدة سنتين (02) عندما يتعهد أصحاب المشاريع بتوظيف على الأقل ثلاثة (3) موظفين لمدة غير محددة

يؤدي عدم الامتثال للالتزامات المتعلقة بعدد الوظائف المستحدثة إلى سحب الموافقة واسترجاع الحقوق والضرائب التي كان ينبغي سدادها غير أنهم يظلون خاضعا لدفع الحد الأدنى من فرض الضريبة المحدد بمبلغ 10.000 دينار جزائري منصوص عليه في المادة 282 مكرر 6 من قانون الضرائب المباشرة

ملاحظة

تجدر الإشارة إلى أنه عندما يتعلق الأمر بتوسيع الاستثمار، فإن المزايا الضريبية لا تُمنح إلا بمقدار التقديمات الجديدة يتم تحديد النسبة بشكل تناسبي مع إجمالي التقديمات

لا يمكن للتسويق الفعلي للمنتجات الجاهزة أو نصف المصنعة أو الخام (المواد الخام) الذي يقوم به أصحاب المشاريع في ظل ظروف البيع بالجملة أو التجزئة، الاستفادة من مختلف الإعفاءات الجبائية.

تستثنى الاستثمارات الممولة ذاتيا بنسبة 100 % من قبل أصحاب المشاريع الشباب من المزايا الجبائية

❖ **ملاحظة :**

يمكن لأصحاب المشاريع أن يكونوا مؤهلين للاستفادة فقط من جهاز واحد للمساعدة على التشغيل، إما الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

لا ينطبق هذا الشرط عندما ينص الجهاز على توسعة قدرات الانتاج (المادة 61 من قانون المالية لسنة 2014

لا يمكن للأشخاص الذين استفادوا من المزايا الجبائية في إطار مختلف أنظمة المساعدة على التشغيل (الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة) أن يكونوا مؤهلين للاستفادة من جهاز الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلا بعد:

انتهاء فترة الإعفاء لمرحلة الاستغلال الممنوحة بموجب أجهزة المساعدة على التشغيل ؛

التنازل عن مزايا أجهزة المساعدة على التشغيل

غير أنه، عندما يكون هؤلاء الأشخاص قد استفادوا سابقًا من المزايا المقدمة بموجب جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، لا يمكنهم التقدم بطلب للحصول على الأجهزة الأخرى. (المادة 62 من قانون المالية لسنة 2014).المزايا الجبائية الممنوحة لأصحاب المشاريع في إطار أجهزة المساعدة على الاستثمار وجهاز المساعدة على التشغيل، تمنح المزايا بما يتناسب مع معدل ادماج المنتجات المصنعة محليًا

تحدد شروط تطبيق هذا التدبير عن طريق التنظيم (المادة 74 من قانون المالية لسنة 2014إعادة استثمار جزء الأرباح الموافق للإعفاءات أو التخفيضات

يُطلب من المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من الإعفاءات أو التخفيضات في الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، الممنوحة خلال مرحلة الاستغلال في إطار أجهزة دعم الاستثمار، إعادة استثمار 30 % من الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في غضون أربع (04) سنوات من تاريخ نهاية السنة المالية التي تخضع نتائجها لنظام الأفضلية. يجب إنجاز إعادة الاستثمار لكل سنة مالية أو لعدة سنوات متتالية في حالة تراكم السنوات المالية، يتم احتساب الفترة المذكورة أعلاه من تاريخ اختتام السنة المالية الأولى

يؤدي عدم الامتثال لهذه الأحكام إلى سداد الامتياز الجبائي وتطبيق الغرامة الجبائية المنصوص عليها في مثل هذه الحالة

يتم تحديد شروط تطبيق هذه الأحكام حسب الاقتضاء، بقرار مشترك من الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالصناعة

الفصل الثاني :

الأداء المالي

المبحث الأول: مؤشرات ومقاييس تقييم الأداء المالي الكلاسيكية.

يعتبر الأداء من ابرز المفاهيم التي تحظى بالاهتمام من طرف الباحثين والمفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء والاستمرارية كما يشمل هذا المفهوم و بالإدارة و بالموارد البشرية. وعليه فنتطرق في هدا المبحث إلى أهم مفاهيم الأداء في المؤسسة من حيث التعريف والأنواع وندرس العوامل المؤثرة في الأداء.

المطلب الأول :مفهوم الأداء ومكوناته

يرتبط مفهوم **الأداء** بشكل وثيق بالإدارة الإستراتيجية لأنه يعمل على تقييم أداء إدارة المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية قصيرة وطويلة الأجل[1] .

وعرف الأداء على أنه انجاز أو تأدية عمل يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة من خلال هذا التعريف نستنتج أن الأداء يدل على القيام بالأنشطة والأعمال التي تحقق الأهداف الرئيسية للمؤسسة.[2]

كما يعرف **الأداء** على أنه المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة[3].

كما تم تعريف الأداء وفق معايير الكفاءة والفعالية والجودة، الوقت والتكلفة وهناك من يضيف المرونة وسرعة رد الفعل، الإبداع... الخ وقد تبين أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معا، لان من المحتمل أن يؤدي إلى تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفعالية ولتحقيق الكفاءة الأعلى، وكذلك من المحتمل أن يكون هناك إنفاق أكبر.[4]

[1]Jean pierre – évaluation de la performance d'une PME – du 23 au 25 avril 203 P 02

[2]الشيخ الداوي – تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء – مجلة الباحث، العدد 07 ، الجزائر 2009 ص 218

[3]توفيق عبد المحسن، تقييم الأداء دار الفكر العربي، مصر 2004/2003 ص 03

[4]فلاح حسن الحسني و مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الرئيسية 206 عمان، ص222

ويرجع سبب تنوع وتعدد تعاريف **الأداء** لمفهومه شاملا لاستعمال وبناء على ما سبق :يمكن القول أن الأداء هو مدى بلوغ الأهداف المرجوة بالاستخدام الأمثل للموارد، باعتباره نظاما شاملا ومتكاملا وديناميكي.

1 مكونات الأداء

يتكون مفهوم الأداء من ثلاث مكونات رئيسية هما الفعالية والكفاءة والإنتاجية، أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل وتسيرهما بشكل جيد، وعليه سنتطرق لمفهوم هذه العوامل:

1- **الفعالية:** يرى الباحث ونفي علم التسيير إلى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وتعتبر الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة، وتجدر الإشارة منجهة أخرى إلى أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح.

- **تعريف الفعالية** :نقصد بالفعالية مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها

2- **الكفاءة** :**الكفاءة** تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفء وهو النشاط الأقل تكلفة.

- كما تعرف الكفاءة على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية ب أقل تكلفة ممكنة.

3- **الإنتاجية:**

- تعرف الإنتاجية بأنها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات وهي تستعمل لتباين مدى نجاح المؤسسة في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة[1] .

تعريف أخر للإنتاجية :تعتبر الإنتاجية مقياس للكفاءة التي تسمح للمؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى

مخرجات وبالتالي هي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة .

[1] عبد الله قويدر الواحد، وناصر دادي عدون، مراقبة تسيير الأداء المالي، دار المحمدية، الجزائر، ص16.

2 الاداء المالي والاساليب المستخدمة في تقييمه.

➢ أنواع الأداء

بعد أن تطرقنا لمفهوم الأداء نقوم بتصنيفه حسب المعايير التالية:

1- حسب معيار الشمولية:

يصنف الأداء حسب هذا المعيار إلى الأداء الكلي والأداء الجزئي[1].

1-1 الأداء الكلي:ويتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في الانجازات التي ساهمت في تحقيقها جميع عناصر المؤسسة أو وظائفها

1-2الأداء الجزئي: ويتحقق الأداء الجزئي للمؤسسة على مستوى الوظائف والأنظمة الفرعية في المؤسسة.

2- حسب معيار المصدر :ينقسم الأداء و فقا لهذا المعيار إلى نوعين وهما الأداء الداخلي والأداء الخارجي.

2-1الأداء الداخلي: وهو الأداء الناتج عن كل من الموارد البشرية والمالية والتقنية الضرورية لتسيير نشاط المؤسسة ويشمل الأداء الداخلي ما يلي:

أ- **الأداء البشري** :وهو أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة، وتحقيقا لأفضلية باستخدام مهارات وخبرات.

ب- **الأداء التقني** :**ويتمثل** قدرة المؤسسة على استعمال استثمارات بشكل فعال.

ت- **الأداء المالي**:ويكمن الأداء المالي في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2-2**الأداء الخارجي** :هو الأداء الناتج عن التغيرات الحاصلة في المحيط الخارجي للمؤسسة، وهناك عدة متغيرات تنعكس على أداء المؤسسة.

[1] عادل عشي ، تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجيستر، جامعة بسكرة، ص02.

3- **حسب معيار الطبيعة**:تبعا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى أداء اقتصادي، اجتماعي، تكنولوجي، وأداء إداري[1] .

3-1الأداء الاقتصادي : يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها و يتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة نتيجة تعظيم نواتجها ،ويقاس الأداء الاقتصادي عادة باستخدام مقاييس الربحية بأنواعها المختلفة.

3-2 الأداء الاجتماعي : يعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساسا لتحقيق المسؤولية الاجتماعية داخلها ويصعب قياس الأداء الاجتماعي بالمقاييس الكمية المتاحة،

3-3 الأداء التكنولوجي:يتمثل الأداء التكنولوجي للمؤسسة في تحديد أهدافها التكنولوجية أثناء عملية التخطيط، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهداف إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

3-4 الأداء الإداري : ويتمثل في الأداء الإداري للخطط والسياسات والتشغيل بطريقة ذات كفاءة وفعالية ،ولتقييم الأداء الإداري يمكن استخدام الأساليب المختلفة لبحوث العمليات.

4- **حسب معيار الوظيفة**:يصنف الأداء حسب معيار الوظيفة وفقا لوظائف المؤسسة والمتمثلة في كل من الوظيفة المالية، وظيفة الإنتاج، وظيفة التسويق، وظيفة التموين، وظيفة البحث والتطوير، أداء وظيفة الأفراد...الخ.

4-1 أداء الوظيفة المالية : يتمثل في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية، كتحقيق التوازن المالي، توفير السيولة لتسديد التزامات، وتحقيق المردودية.

4-2 أداء الوظيفة الإنتاجية :يتمثل الأداء الإنتاجي للمؤسسة في تحقيق معدلات إنتاج مرتفعة و بجودة عالية مع تدنية التكاليف.

[1] المرجع السابق، ص6

4-3 أداء وظيفة البحث و التطوير :يتم دراسة وظيفة البحث والتطوير بناء على مؤشرات عدة منها التنويع وقدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة، وكذلك كقدرات على الاختراع والابتكار.

4-5أداء وظيفة الأفراد : يتمثل أداء الفرد في قيامه بالأنشطة و المهام المختلفة التي يتكون منها عمله وتمكنه من انجازه وأداء مهامه بنجاح.

3 أدوات تقييم الأداء التقليدية:

من اهم الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المالي نجد معدل العائد على حقوق الملكية ،معدل العائد على الأصول ،معدل العائد على المبيعات، معدل العائد على الاستثمار .

- **معيار معدل العائد على حقوق الملكية** :يهتم هذا المؤشر بقياس العائد على كل دينار مستثمر من قبل حملة الأسهم العادية ،ويقوم هذا المؤشر بقياس العائد الذي يحققه المساهمون من أموالهم الموظفة في راس مال المؤسسة، فارتفاع نتيجة هذا المؤشر تدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المؤسسة ،الا ان هذا المؤشر غير ملائم اذا ارتفعت أسعار الفائدة ، حيث يؤدي ذلك الى تحجيم الوعاء الضريبي وينكس ذلك على مصداقية معدل العائد على حقوق الملكية الذي يكون مرتفعا بسبب تضخمه.

ويحسب هذا المؤشر وفقا للعلاقة التالية : معدل العائد على حقوق الملكية =النتيجة الصافية/الأموال الخاصة

من خلال هذه العلاقة يتبين انه كلما ارتفعت نسبة المؤشر ، زادت نسبة الربح التي يريد كل من الملاك او المساهمين تحقيقه ،وترتفع قيمة هذه النسبة عادة بارتفاع النتيجة الصافية ،لان الموال الخاصة لا تتأثر بعملية الشراء والتي تعتبر ننول بالسيولة او الديون من وجهة نظر المستثمر ،ومن مصلحة المؤسسة الإصدار بقدر الحاجة الى التموين ، لان زيادة حقوق الملكية اكثر من الازم يفقدها استقلاليتها من ناحية ويقلل من أرباحها من ناحية أخرى.

معيار معدل العائد على المبيعات : يقيس هذا المؤشر صافي الربح المحقق على كل وحدة من المبيعات او رقم الاعمال ،وهو يشير الى نسبة ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات ،وبعبارة أخرى يقيس فعالية الأنشطة العملياتية او العمليات المتعلقة بدورة الاستغلال .

ويحسب هذا المؤشر وفقا للعلاقة التالية : معدل العائد على المبيعات = النتيجة قبل الفوائد والضرائب /رقم المبيعات و الاعمال

من خلال هذه العلاقة يتبين انه كلما ارتفعت هذه النسبة كان الأداء جيدا والعكس صحيح ، فهو يدل على كفاءة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ، ومن جهة أخرى يعطي تقييما دقيقا للاستراتيجية التسويقية وذلك عن طريق رفع السعر او تخفيضه حسب متطلبات السوق .

معيار معدل العائد على الأصول :تشير هذه النسبة إلى الخل المحقق على اجمالي الأصول المستثمرة في المؤسسة، ويعتبر معدل العائد على الأصول مقياسا للربحية، حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة، كما انه يؤثر على العلاقة بين النتيجة الصافية واجمالي الأصول في شكل نسبة مئوية .

ويحسب وفقا للعلاقة التالية: معدل العائد على الأصول =صافي الدخل/اجماي الأصول

معيار معدل العائد على الاستثمار : يعتبر مقياسا لمدى ربحية الأموال المستثمرة في المشاريع الاقتصادية ،ويكس أداء المؤسسة في إدارة راس المال المستثمر ، ويعد من هذا المؤشر اكثر مؤشرات قياس الأداء استخداما ،وهذا لبساطة وسهولة حسابه ،كما انه يساعد متخذي القرار على وضع أهدافهم وذلك من خلال تقييمه لكفية تحقيق الربحية .

ويحسب وفقا للعلاقة التالية: معدل العائد على المبيعات =النتيجة العملياتية /مجموع الأموال (راس المال المستثمر)

حيث راس المال المستثمر=الاستثمارات العينية +الاحتياجات في اس المال العامل

يمكن الاعتماد على هذا المؤشر في اختيار الاستثمارات وقياس مردوديتها ، ويقيس الأداء الكلي من خلال النشاط الرئيسي للمؤسسة ،الا انه لا يأخذ بعين الاعتبار تكلفة راس المال وبالتالي لا يخدم مصلحة حاملي الأسهم مثلا لانهم يعتبرونها الحد الأدنى من العائد الذي يتوقعونه ، بالإضافة الى انه يهمل الاستثمارات التي تحقق عوائد معتبرة في المدى البعيد ، لأنه يعتمد على قاعدة قبول المشاريع التي تحقق مردودية في الاجل القصير .

المطلب الثاني: مؤشرات ومقاييس تقييم الأداء الحديثة أو الجديدة:

ظهرت هذه المقاييس الجديدة نظراً للانتقادات الموجهة للمقاييس المحاسبية المذكورة من قبل والتي لا تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين المخاطرة والعائد المحقق، وظهور أهمية تعظيم الثروة وخلق القيمة للمالكين، وتتمثل هذه المؤشرات أو المقاييس الحديثة في ما يلي: القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.

1 المؤشرات المالية:

تعتبر عملية تقييم المشاريع الاستثمارية والصناعية والعديد من المشاريع على مختلف أنواعها، من المهمات الصعبة والمهمة والحيوية والتي تحتاج إلى العديد من المعايير والمؤشرات؛ لكي تتمكن المؤسسة والجهات الرقابية المتخصصة من القيام بعمليات التقييم بأفضل صورة ممكنة، وكذلك تُعتبر عملية التقييم من العمليات التي تدل على مدى التزام المؤسسة بالخطط الموضوعة والمرسومة لديها، وهنالك العديد من المؤشرات الخاصة بعمليات التقييم والتي تُستخدم بناءً على طبيعة ونوع الحالة والمعيار المراد تقييمه. وبالرغم من أن كل مؤشر فيها يُعبر عن جانب معين من الأداء، إلا أنه من مجمل هذه المؤشرات يمكن الاستدلال على مستوى أداء المؤسسة. والمطلوب هو انتقاء المؤشرات الرئيسية والمناسبة والملائمة للمؤسسة المراد تقييمه.

- ✓ **مفهوم المؤشرات المالية:** إن الهدف الأساس من استخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء؛ تقييم أداء الشركات الصناعية تقيماً موضوعياً لجوانب عديدة من جوانب نشاطها، مثل قوتها وقابليتها على تحقيق الأرباح والعوائد على استثماراتها، وكذلك قابليتها وقدرتها على مواجهة التزاماتها المالية بشكل فعال، والوقوف على القيمة الحقيقية لأصولها المختلفة وحجم الديون المترتبة عليها وقابليتها على جمع موارد جديدة ومواجهة المشكلات الداخلية والخارجية. ويتم كل ذلك من خلال العديد من المؤشرات المالية. وكذلك تشتق هذه المؤشرات من الموازنة العامة للشركات وحساب الأرباح والخسائر. وتجدر الإشارة إلا أن العديد من هذه المؤشرات لا قيمة لها بنفسها بل يتوجب مقارنتها مع قيم قياسية والتي بدورها تُشكل جزءًا من أهداف الشركة. وإن انحراف القيم الفعلية عن القيمة الفعلية عن القيم القياسية يلقي الضوء على مستوى أداء المؤسسة الإنتاجية.

1- **الربحية:** هنالك معايير متعددة ومختلفة للربحية أهمها: نسبة تحقق إجمالي الأرباح المخططة= (إجمالي الربح المتحقق/ إجمالي الربح المخطط) *100. ويستخدم هذا للدلالة على درجة تحقيق الهدف المخطط للأرباح الإجمالية أو الصافية، وكلما ترتفع النسبة كلما يدل ذلك على تحقيق مستوى أعلى للأرباح المخططة.

نسبة تطور إجمالي الأرباح= (إجمالي الأرباح المتحققة للسنة الحالية/إجمالي الأرباح المتحققة للسنة السابقة) *100. ويقيس هذا المؤشر نسبة الزيادة الحاصلة في حجم الأرباح في سنة معينة بالمقارنة مع السنة السابقة.

معدل عائد رأس المال= (الأرباح الإجمالية أو الصافية / رأس المال)*100. ويعكس هذا المؤشر معدل العائد المردود الذي يحصل عليه المستثمر أو الأرباح المحققة لكل وحدة نقد من رأس المال المستثمر. وتعكس هذه الربحية طويلة الأمد.

معدل العائد على صافي الثروة= (الأرباح الإجمالية أو الصافية / صافي ثروة المالكين)*100. ويُمثل هذا المؤشر بديلاً لمعدل العائد على رأس المال وهو أيضاً مؤشر للربحية طويلة الأمد ويبين عائد استثمارات المالكين للشركة.

2- السيولة: ويعكس مؤشر السيولة قدرة الوحدة الإنتاجية على مواجهة التزاماتها الجارية و مقدار السيولة الممكن التصرف بها؛ لمواجهة هذه الالتزامات. وتقاس درجة السيولة من خلال مؤشرين وهما النسبة الجارية ونسبة الأصول السريعة وتكون شكل المعادلة المحاسبية كما يلي: النسبة الجارية= الأصول الجارية/ الخصوم الجارية. ويعكس هذا المؤشر نسبة الأصول الجارية إلى الخصوم الجارية وتشمل الأصول الجارية على الخزينة والأوراق المالية والمدينون والنقد في اليد والمصاريف، وكل هذه الأصول أصول متداولة بمعنى أنه يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبسهولة. وكلما ارتفعت النسبة أعلاه كان ذلك أفضل من وجهة نظر الدائنين، ولكن من وجهة نظر الإدارة قد لا يكون ذلك حكيماً؛ لتجمع أصول سائلة أكثر من الحاجة وخاصة النقود في المخازن؛ لأن المؤسسة تفقد فرصة الربح جراء الأصول السائلة.

نسبة الأصول السريعة= الأصول الجارية – الخزين/ الخصوم الجارية. وهكذا فإن هذا المعيار يعطي صورة أوضح عن وضع السيولة لدى الشركة، وإن فكرة هذه النسبة البسيطة وهي حالة توقف بالشركة في هذا اليوم ما هي إلا امكانية لدى الشركة لمواجهة التزاماتها الجارية من خلال ما هو متوفر لديها من الأموال تحت اليد.

3- **مؤشر النشاط:** تقيس هذه المؤشرات كفاءة المؤسسة على إدارة الأصول الموجودة لديها، أي قدرة الإدارة على توليد المبيعات استناداً إلى ما لديها من أصول. ومن المؤشرات الشائعة في هذا المجال هي:

- معدل دوران الأصول= صافي المبيعات / صافي الأصول. ويسمى هذا المؤشر أيضاً بمعدل دوران رأس المال أي عدد المرات التي يستطيع الدينار المستثمر برأس المال من توليد عوائد المبيعات.
- معدل دوران صافي رأس المال الثابت= صافي المبيعات/ صافي رأس المال الثابت. ويُمثل هذا المؤشر حاصل قسمة صافي المبيعات على رأس المال الثابت، ويعكس كفاءة رأس المال الثابت في العملية الإنتاجية.
- معدل دوران تشغيل رأس المال أو معدل دوران رأس مال التشغيل= صافي المبيعات/ رأس مال التشغيل. ويمثل النسبة بين صافي المبيعات ورأس مال التشغيل، فإن ارتفاع المعدل يشير إلى كفاءة استغلال رأس المال
- التشغيلي.
- معدل دوران الخزين= معدل دوران الخزين- التكلفة= تكلفة السلع المباعة/ معدل الخزين. حيث أن تكلفة السلع المباعة تمثل الفرق بين إجمالي المبيعات وبين أرباح التشغيل.

4- **المؤشرات الهيكلية:** تبين هذه المؤشرات هيكل الخصوم والأصول في المؤسسة، وتعكس العلاقة بين المصادر المختلفة لتمويل ونمط استخداماتها. وأهم هذه المؤشرات ما يلي: نسبة الدين إلى الأصول. نسبة صافي الثروة. نسبة صافي ثروة المالكين إلى الأصول الثابتة. نسبة الدين إلى حقوق المالكين. نسبة التوزيع الداخلي.

5- **مؤشرات المبيعات وكفاءة الإدارة:** هنالك عدد من المؤشرات التي تعكس مستوى تطوير المبيعات ومستوى كفاءة الإدارة في توسيع عمليات البيع ومن أهمها ما يلي: نسبة تحقق خطة المبيعات= (قيمة المبيعات المتحققة بالأسعار المخططة/ قيمة المبيعات المخططة) *100. ويستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستوى تنفيذ خطة المبيعات وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما تعكس قدرة المؤسسة على تسويق الإنتاج وتنفيذ الخطة المرسومة بهذا الخصوص.

- نسبة تطور المبيعات= (قيمة المبيعات للسنة الحالية/ قيمة المبيعات للسنة السابقة) *100. ويبيّن هذا المؤشر مدى تطور المبيعات خلال سنة معينة مقارنة مع السنة السابقة.

- معدل فترة التخزين للبضاعة الجاهزة= معدل قيمة خزين البضاعة الجاهزة خلا فترة معينة/ معدل قيمة المبيعات اليومية خلال الفترة. ويستخدم هذا المؤشر للدلالة على مدى تراكم المخزون من الإنتاج التام ومدى جود مشاكل تسويق في المنتجات.
- معدل تكلفة البيع والتوزيع= تكلفة المبيعات والتوزيع/ صافي المبيعات.
- كفاءة الإدارة= مصروفات الإدارة/ صافي المبيعات.

6- **مؤشرات اقتصادية أخرى:** درجة الصنع= (القيمة المضافة الإجمالية/قيمة الإنتاج بتكلفة عوائد الإنتاج)*100. وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما يشير ذلك إلى ارتفاع درجة التصنيع وتطوير مستوى التكنولوجي في العملية الإنتاجية.

- مستوى الكثافة الرأسمالية= قيمة المكائن والمعدات/ عدد العاملين. ويعكس هذا المؤشر كثافة رأس المال أي مقدار المكائن والمعدات للعامل الواحد.
- درجة اعتماد المنشأة على المستلزمات المستوردة= (قيمة المستلزمات السلعية المستوردة/قيمة المستلزمات السلعية الإجمالية)*100. درجة المساهمة في التصدير= (قيمة أو كمية الصادرات/قيمة أو كمية لإنتاج الإجمالي) *100

2 القيمة الاقتصادية المضافة:

تعريف هذا المقياس: يعد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة من اكثر المقاييس انتشارا بالرغم من شيوع مفهوم القيمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي منذ عصر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الا ان الاهتمام الحالي لهذا المفهوم في الفكر المحاسبي يرجع لخدمة الإدارة المالية ولتطوير قياس الأداء.

وقد عرف stern stewart مقياس القيمة الاقتصادية بأنها "مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة راس المال المملوك والمقترض".[1]

[1] Jimbalvo.2007.470

كما عرفه باحثون بانه: "نوع خاص من حساب الدخل المتبقي يمثل قياسا محاسبيا للدخل طروحا منه العائد المحاسبي المطلوب لقياس الاستثمار ويساوي الدخل –(معدل العائد المطلوب *الاستثمار)"[1]

وعرف ايظا انه :"مقياس محاسبي لأداء التشغيل الجاري وهو يمثل الدخل المتبقي بعد حصول المستثمرين على الحد الأدنى من العائد المطلوب الذي يعوضهم عن المخاطر التي يواجهونها نتيجة استثمار أموالهم في الوحدة"[2]

كما عرف أيضا على انه : "الفرق بين ما يستثمره أصحاب راس المال في الوحدة وما يحصلون عليه من عملية البيع بالأسعار الحالية السائدة في سوق الأوراق المالية ".[3]

كيفية حساب القيمة الإقتصادية المضافة:

$$EVA = NOPAT - [WACC \times EC]$$

حيث:

EV:القيمة الاقتصادية المضافة

NOPAT:صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب

WACC:المعدل المتوسط لتكلفة رأس المال

EC:رأس المال المُستثمر

Employed Capital: EC رأس المال المستخدم يشمل حقوق الملكية والديون.

- **خطوات احتساب القيمة الاقتصادية المضافة**EVA :يستخدم مقياس القيمة الاقتصادية المضافة لتحديد الربحية الصحيحة التي تحققها الوحدة من اجل تحقيق احسن قيمة ، وان الطريقة السائدة في احتساب القيمة الاقتصادية المضافة تتكون من خمس خطوات وهي:

[1] نور السبتي 2003.338

[2] Spero.1979.3
[3] Scott.2001.2

*الاطلاع ومعاينة البيانات المالية للوحدات: حيث ان البيانات التي يتم الاعتماد عليها في احتساب القيمة نستطيع الحصول عليها من القوائم المالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي)، وفي اغلب الحلات يتم اخذ البيانات المالية لسنتين لإجراء عملية القياس.

*تحديد راس مال الوحدة: ان المبادئ المحاسبية المقبولة فبولا عاما كثيرا ما تظلل في وصف الوضع المالي الحقيقي للوحدة، ويقصد براس المال النقدية التي تستثمرها الوحدة.

*إقرار معدل كلفة راس المال للوحدات: ان احد القضايا المتوقفة على احتساب القيمة الاقتصادية المضافة للوحدة هي كلفة راس المال، ففي الوحدات الصغيرة يكون التقدير لكلفة راس المال ربما الجزء الأصعب في احتساب القيمة الاقتصادية المضافة، ويوقف كلفة راس المال على المركز المالي للوحدة ومخاطر الاعمال ومستوى الفائدة المتداولة وتوقعات المستثمرين .

*احتساب صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب (NOPAT): يقيس احتساب صافي الربح التشغيلي للوحدة قدرة التوليد النقدي للوحدة من نشاطات الاعمال المتكررة بغض النظر عن هيكل راس المال، ويمثل صافي الربح التشغيلي بعد خصم الضرائب وقبل خصم كل من الفوائد والاهتلاك مضافا اليه او مطروحا منه اكثر من 160 تعديلا محاسبيا حتي يمكن عكس الأرباح الاقتصادية بصورة افضل

*حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA : القيمة الاقتصادية المضافة =صافي الربح الناتج عن عمليات التشغيل بعد الضرائب +او- التسويات على أرباح التشغيل –(الموسط المرجح لتكلفة راس المال المستثمر *(راس المال المستثمر +–التسويات على عناصر الميزانية)).

الفرق بين مقياس القيمة الاقتصادية المضافة ومقياس الأداء التقليدية: تعد القيمة الاقتصادية المضافة في سنوات سابقة مقياسا متميزا لأداء العمليات ، وهي مطبقة فعليا في جميع الصناعات بسبب مزاياها الاتية:

-لها علاقة قوية مع تكوين القيمة السوقية المضافة في توفير نظم تقويم الأداء

-توفير بيئة صالحة لتطبيق نظم محاسبة المسؤولية ومجالا لمساءلة الإدارة عن جميع النتائج الاقتصادية للوحدة

-يمكن استخدامها كأساس لجميع عمليات صنع القرارات المالية ووضع الاستراتيجيات المالية.

-وسيلة فعلة كبرنامج للحوافز.

-وسيلة فاعلة للاتصالات الداخلية والخارجية.

كما انها تتميز عن التقليدية المتعارف عليها في : يأخذ بعين الاعتبار التكلفة الكلية لراس المال (المقترض والمملوك)،كما ان حسابه يتطلب اجراء العديد من التعديلات والتسويات على الربح المحاسبي وراس المال المستثمر وغيرها ،والهدف من الوصول الى صافي الربح الاقتصادي وبالتالي يتم استبعاد بعض التسويات المحاسبية التي لا يترتب عليها تدفقات نقدية فضلا عن تعديل راس المال المستثمر لكي يعكس قيمة الموجودات المستثمرة بالوحدة ،وكذلك فان استبعاد اثر السياسات المحاسبية يؤدي الى إمكانية اجراء المقارنة بين نتائج أداء الوحدات المختلفة او الأقسام المختلفة داخل نفس الوحدة ، كما يساعد ذلك في تقليل الفرص امام الإدارة لاستخدام سياسات محاسبية تهدف الى التحكم في الربحية .

وقد اعتبر stern stwart هذه التعديلات جوهرية نظرا لاحتواء صافي الربح التشغيلي المحاسبي على العديد من القيم التي لا تعبر عن التدفقات ، وتخضع لتأثير السياسات المحاسبية المختلفة .

لذا فان انصار القيمة الاقتصادية المضافة لم يؤيدوا تلك المقاييس (التقليدية) وذلك بسبب تلك المحددات حيث ان المقاييس المحاسبية هي ليست المؤشر الصحيح لتعظيم قيمة المساهمين .

ان كل من مقياس الربح المحاسبي ومعدل العائد على الاستثمار يختلفان في الهدف والمفهوم عن مقياس القيمة الاقتصادية المضافة حيث ان ارتفاع قيمة كل منهما لا تعني تحقيق القيمة لحملة الأسهم، فهدف كل منهما يتمثل في زيادة الأرباح المحاسبية بينما يتمثل هدف القيمة الاقتصادية المضافة التأكيد على تحقيق القيمة لحملة الأسهم كما ان هذين المقياسين لا يأخذان تكلفة راس المال المملوك في الاعتبار.

معيار القيمة السوقية المضافةMVA: يعد معيار القيمة السوقية المضافة من المعايير الحديثة كذلك الى جانب معيار القيمة الاقتصادية المضافة.

تعرف القيمة السوقية المضافة بانها الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، وتعطي تقييما شاملا لأداء المؤسسة منذ نشأتها وحتى تاريخ قياس قيمتها السوقية، ويتم تقديرها من خلال الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الاسمية للسهم مضروبا في عدد الأسهم وتعكس مدى قدرة الإدارة على تعظيم ثروة المساهمين.

وتعرف بانها السعر الذي يتم التعامل به في السوق المالية، والتي لا تتسم بالثبات بل بالتقلب من وقت لأخر وتحدد القيمة السوقية للسهم في ضوء الظروف الاقتصادية العامة وأداء الشركة المتوقع.[1]

وتعرف على انها قيمة المؤسسة من وجهة نظر الأسواق المالية، وهي قيمة أساسية تمثل مرجعا لتحديد وقياس المخاطر عند الاستحواذ على المؤسسة.[2]

وعليه فالقيمة السوقية هي سعر الورقة المالية للشركة في السوق المالي (البورصة) بحيث يتغير هذا السعر بتغير ظروف السوق كما ان القيمة السوقية تتغير من وقت لأخر وفي غالب الأحيان تزداد القيمة السوقية للسهم كلما قفت الشركة نجاحات في مستوى انتاجها ومبيعاتها وكلما وزعت الشركة أرباحا جيدة على المساهمين مقارنة بالشركات الأخرى ،وأيضا تزداد القيمة السوقية لاسهم الشركة كلما كانت هناك مؤشرات مستقبلية إيجابية حول تقدم الشركة وتطورها .

حيث تعد القيمة السوقية من اهم مؤشرات سوق الأوراق المالية كما وتحظى باهتمام كبير من قبل الأطراف ذات المصالح

ومن جانب اخر فان السلوك الذي تقوم به الإدارة على الدخل الذي تظهره القوائم المالية والذي يكون من اجل تمهيد الدخل يؤثر على الأطراف ذات المصالح وغالبا ما يلحق الضرر بالشركة على المدى الطويل، كما ان العوامل التي تدفع إدارة الشركات لممارسة تمهيد الدخل تشمل العديد من الدوافع واهمها الحوافز السوقية، حيث تهدف الشركات من خلال تمهيد الدخل الى تقديم صورة على ان دخلها مستقر الامر الذي يعطي انطباع جيد من قبل المستثمرين مما يساهم في زيادة أسعار الأسهم في السوق لتلبية توقعات المحللين الماليين والمستثمرين

[1] هشام انوار، 2010، ص 57.

[2] نصيب عماني ، وبن على 2018، ص 17.

تعتبر القيمة السوقية المضافة افضل مقياس لأداء المؤسسة، وهي تمثل مقياسا تراكميا لأداء المؤسسة وتمثل تقييم لسوق الأوراق المالية، من خلال احتساب القيمة الحالية الصافية لجميع المشاريع السابقة والمتوقعة للمؤسسة فالمؤسسة تخلق قيمة في حال كانت القيمة السوقية اكبر من الصفر وذلك اذا كانت القيمة السوقية لراس المال تفوق راس المال المستثمر، وفي حال كانت سلبية فان هذا يثبت ان التوقعات غير صائبة بشان قدرة المؤسسة على الاستخدام الفعال لراس المال.[1]

كما تعرف على انها المقياس التراكمي لراس المال ويتم قياسها بالاعتماد على طريقتين:

3 طريقة الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية:

القيمة السوقية المضافة= القيمة السوقية لممتلكات المؤسسة–القيمة الدفترية لممتلكات المؤسسة

وتتمثل قيمة المؤسسة في مجموع قيمة الديون وقيمة حقوق الملكية، وفي حال افتراض تكافؤ القيمة السوقية والدفترية للديون تصبح:

القيمة السوقية المضافة =القية السوقية لحقوق الملكية –القيمة الدفترية لحقوق الملكية

ويتم حساب القيمة السوقية لحقوق الملكية بضرب السعر السوقي في عدد الأسهم، في حين ان القيمة الدفترية لحقوق الملكية تحتاج الى تعديلات حتى تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للأصول.

القيمة النقدية المضافةCVA:

في مجال التمويل، أصبحت المؤسسات تهتم بقياس ادائها وتحليل مختلف العوامل التي تؤثر في نشاطها، ويرى العديد ان أداء المؤسسة يتوقف على خلق القيمة لذلك يجب اختيار المؤشر المناسب الذي يحدد قيمة المؤسسة بدقة، وترتبط قيمة المؤسسة بمجموعة من العوامل من بينها حجم الاستثمارات، والتدفق النقدي وتكلفة راس المال

[1] - Andreea Paula, Cristina Elena, EVA Versus Traditional Accounting Measures of Performance As Drivers of Shareholder value: A Comparative, Analysis, Romanian-American University, Bucharest, p: 54.

وتتحكم هذه العوامل في تحديد التدفقات النقدية المخصومة والهدف من ذلك هو تحديد قدرة المؤسسة على وضع وتنفيذ استراتيجيات واستثمارات تساهم في رفع قيمة حقوق المساهمين ، وتعتبر المقاييس التقليدية المحاسبية غير كافية لقياس أداء المؤسسات في ظل كفاءة راس المال والتي تتطلب تخصيص راس مال المؤسسات بدقة اكبر وبالتالي يجب إيجاد نموذج يسد الفجوة بين قياس الأداء التاريخي وتقييم الاستثمارات من اجل اتخاذ قرارات استراتيجية افضل ويعتبر مؤشر القيمة النقدية المضافة من بين المؤشرات التي تعتمد على منظور القيمة ،ونلاحظ ان إدارة خلق القيمة نهج أساسي لتوجيه صنع القرار داخل المؤسسة في ظل سعيا لتحقيق عوائد تكلفة الاستثمار.[1]

ان القيمة النقدية المضافة تصميم بسيط جدا يشمل فقط العناصر النقدية أي الأرباح قبل الفوائد والضرائب وحركة راس المال العامل والاستثمارات غير الاستراتيجية، ومجموع العناصر الثلاث هو التدفق النقدي من العمليات التشغيلية وتتم مقارنته مع متطلبات التدفق النقدي او "الطلب على التدفق النقدي من العمليات التشغيلية والذي يمثل التدفقات النقدية الازمة لتلبية المتطلبات المالية للمستثمر على الاستثمارات الاستراتيجية للمؤسسة أي تكلفة راس المال .

وتعتبر القيمة النقدية المضافة من بين المقاييس التي تعرف ضمن نظام الإدارة المبنية على القيمة ،وهي نموذج يقومبتصنيف الاستثمارات الى نوعين استثمارات استراتيجية تهدف الى خلق قيمة مضافة للمساهمين ،واستثمارات غير استراتيجية وهي التي جعلت من اجل الحفاظ على قيمة الاستثمارات الاستراتيجية ،وهذه الأخيرة تشكل قاعدة راس المال في نموذج القيمة النقدية الصافية بسبب المتطلبات المالية للمساهمين التي يجب ان تستمد من مشاريع المؤسسة ، ويتم حساب قاعدة راس المال في نموذج من القيمة النقدية المضافة من خلال تحديد التدفق النقدي من العمليات التشغيلية من كل استثمار إستراتيجي[2]

[1] - Rezvan Hejazi, Malektaj Maleki Oskouei, The information content of Cash Value Added (CVA) and P/E ratio: Evidence on association with Stock Returns for industrial companies in the Tehran Stock Exchange, Iranian Accounting & Auditing Review, Spring 2007,Vol. 14 No. 47, p: 23

[2] Fredrik Weissenrieder , Value Based Management: Economic Value Added or Cash Value Added?, December 1.1997FWC AB study no3.1999.p;05.

- **ويتم حساب القيمة النقدية المضافة كالتالي :**

جدول رقم (01): حساب القيمة النقدية المضافة.

الربح الصافي من المبيعات -التكاليف
=الربح التشغيلي (الايرادات النفقات) + التغير في راس المال العامل - الاستثمارات غير الاستراتيجية
= التدفق النقدي التشغيلي - الطلب على التدفق النقدي التشغيلي
= القيمة النقدية المضافة

ويعرف هذا المؤشر بالتدفق النقدي المتبقي، حيث يمثل التدفق النقدي الصافي بعد طرح تكلفة راس المال ويتم حساب التدفقات النقدية المعدلة لتحديد التدفق النقدي بدقة أكثر لذلك يتم اجراء مجموعة من التعديلات، مثل التعديلات التي تتعلق بنفقات البحث والتطوير ويتم خلق قيمة مضافة في حال كانت قيمة التدفق النقدي المتبقي موجب.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية لعينة

من مؤسسات اقتصادية

ببرج بوعريريج

المبحث الأول: منهجية الدراسة التحليلية

المطلب الأول: بناء أداة الاستبيان

سنتطرق في هذا المطلب إلى:

1 بناء استمارة الاستبيان

تمت طباعة الاستبيان على أوراق عادية، حيث تضمن 27 سؤالا، وتم صياغتها باللغة العربية. وقد حرصنا قبل نشر الاستبيان إلى إخضاعه للتحكيم العلمي من قبل أساتذة متخصصين في المجال الإحصائي والمحاسبي والجبائي.

2 نشر استمارة الاستبيان على عينة الدراسة

استهدف الاستبيان إطارات ومحققي إدارة الضرائب على مستوى مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج، وكذا محاسبين معتمدين ومحاسبي مؤسسات مستفيدة من امتيازات جبائية.

3 معالجة استمارة الاستبيان

تم في هذه المرحلة تكوين الاستبيان من خلال ثلاث فرضيات، الفرضية الأولى تضم 09 أسئلة، والفرضية الثانية تضم 08 سؤالا، والفرضية الثالثة تضم 10 أسئلة، وبعد ذلك تم تفريغ المصفوفة في برنامج SPSS للحصول على النتائج المطلوبة. وبذلك بلغ عدد فقرات المجالات 27 فقرة، كانت الإجابات عليها وفق مقياس ليكرت الخماسي.

يتكون المقياس المقترح من مجموعة من الأسئلة التي تختلف بصددها وجهات النظر، مستخدمين خمسة أنماط للإجابة حيث تتدرج من (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) حيث تعطى للإجابة التي تمثل أعلى مستوى للاتجاهات الإيجابية خمس درجات، وللإجابة التي تليها أربع درجات، ثلاث درجات فدرجتين ثم درجة واحدة، وهكذا وبالعكس للاتجاهات السلبية كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (01): توزيع درجات مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة/الترميز	05	04	03	02	01

ولتسهيل تحليل ومناقشة أراء المستجوبين نحو مدى موافقتهم أو عدم الموافقة على ما تضمنته عبارات ومحاور الاستبيان فإنه يتم إعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة وقد تم الاعتماد على أدوات الإحصائية التالية: المدى، طول الفئة، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري حيث أن: المدى يستخدم لتحديد مجالات مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الاستبيان ويحسب بالعلاقة:

المدى = (أعلى درجة في مقياس- أدنى درجة في مقياس) وبتطبيق على الاستبيان الدراسة نجد:

المدى =(5-1)=4 وللحصول على طول الفئة وتحديد المجالات الموافقة نقوم بقسمة المدى على عدد درجات المقياس وذلك على النحو التالي: طول الفئة = المدى/ عدد درجات المقياس.

طول الفئة =4/5=0.80 وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى لكل مجال مثلا: 1+0.80=1.80 فنحصل على مجال [1-الى-1.80] وهو مجال موافقة بدرجة منخفضة جدا. وهكذا مع كل مجالات الموافقة، وتفيد هذه العملية في التعرف على الموقف الُمشترك لإجمالي أفراد العينة على كل عبارة وعلى كل محور حيث نحصل على المجالات كما يلي:

جدول رقم(02): تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط الحسابي

مجال المتوسط الحسابي	مستوى الموافقة
من 1 إلى 1.80 درجة	درجة منخفضة جدا
من 1.81 إلى 2.60 درجة	درجة منخفضة
من 2.61 إلى 3.40 درجة	درجة متوسطة
من 3.41 إلى 4.20 درجة	درجة عالية
من 4.21 إلى 5 درجة	درجة عالية جدا

إضافة إلى تحديد اتجاهات العينة نحو مدى موافقتهم على عبارات الاستبيان فإننا أيضا نقوم بترتيب العبارات من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف المعياري بينهما.

المطلب الثاني: هيكل الاستبيان وفرضياته

سنتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: هيكل الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان 32 سؤالا بنيت في أربعة محاور، ولقد تم إعداد الأسئلة طبقا لطريقة الاستبيان المقيد، وتم تبويب أسئلة الاستبيان وفق المحاور التالية:

- المحور الأول: يتضمن أسئلة عامة، الغرض منها جمع معلومات تخص الفرد المستجوب والتي تبدأ من السؤال 01 إلى غاية السؤال 05؛

المحور الثاني: يتعلق بالأسئلة المرتبطة بقياس مدى طبيعة الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية ، وهي من السؤال 01 إلى غاية السؤال 09.

- المحور الثالث: يتعلق بالأسئلة المرتبطة بقياس مدى أهمية الامتيازات الجبائية في المؤسسات الاقتصادية ، وهي من السؤال 01 إلى غاية السؤال 08.

- المحور الرابع: يتعلق بالأسئلة المرتبطة بمدى تحسين الامتيازات الجبائية للأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، وهي من السؤال 01 إلى غاية السؤال 10.

المبحث الثاني: تحليل النتائج.

المطلب الأول: درجة صدق وثبات الاستبيان.

يقصد بصدق الأداة (Validity) مدى صلاحية الأداة لقياس الجانب الذي تود قياسه، وهو عبارة عن مؤشر على قدرتها على قياس الجانب موضوع الإهتمام فيها، أما الثبات (Reliability) يعني الحصول على نفس النتائج في حالة إعادة تطبيق الأداة على نفس العينة من قبل نفس الباحث أو الباحثين في نفس الظروف أو ظروف مشابهة. للتأكد من ثبات الأداة تم استخراج معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، إذا تم تقدير معامل الثبات لكل مجال، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

المجال	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول	09	0.731	0.598**
المحور الثاني	08	0.750	0.894**
المحور الثالث	10	0.682	0.847**

يعرض الجدول أعلاه النتائج حساب قيم (Cronbach's Alpha) لكل مجموعة من العبارات كل محور من محاور الاستبيان وهذا من أجل معرفة مدى تمنع عبارات كل محور بدرجة الثبات في النتائج فيما لو أعيد توزيع الاستبيان مرة ثانية خلال فترات زمنية مختلفة وفيما يلي تعليق على النتائج الجدول أعلاه حيث نلاحظ أن: قيمة معامل ألفاكرونباخ (Cronbach's Alpha) ذات قيم مقبولة إحصائيا فهي أكبر من العتبة (06) حيث قيمة المحور الأول والذي يضم 09 عبارة قدرت ب 0.731، أما المحور الثاني والذي يضم 08 عبارة قيمته 0.750 ، في حين قيمة المحور الثالث والذي يضم 10 عبارة قدرت ب 0.682 ومنه فأن قيم معامل ألفاكرونباخ المتحصل عليها تدل على ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد على بيانات الاستبيان في قياس المتغيرات الدراسة خلاصة نتائج حساب الخصائص السيكومترية (قيم مؤشرات الصدق والثبات) للاستبيان نكون قد تأكدنا من صدق أداة الدراسة وثباتها، مما يجعلنا على ثقة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة

1 تحديد عينة الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة محدود لأن الدراسة تهدف إلى معرفة دور الامتيازات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ولاية برج بوعريرج، حيث يتكون مجتمع الدراسة من: إطارات ومحققي إدارة الضرائب على مستوى مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج، وكذا محاسبين معتمدين ومحاسبي مؤسسات ، ويرجع اختيار هذه العينة على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة، حيث تم توزيع 45استمارة استبيان في الفترة من 06 ماي إلى 15ماي 2022، وقد تم استرجاع 39 استمارة وبذلك تكون النسبة المئوية للردود حوالي 87% وهي نسبة معقولة قياسا بالأبحاث المماثلة.

2 خصائص أفراد العينة.

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من البيانات المتعلقة بخصائص أفراد الدراسية مثل الجنس، الخبرة المهنية وفي ضوء هذه المتغيرات نقدم وصف تحليلي من خلال حساب التكرارات والنسبة% كما هو مدون في الجداول التالية:

1- بالنسبة لمتغير الجنس.

جدول رقم (04): يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

المتغير		التكرار	النسبة%
الجنس	ذكر	30	76,9
	أنثى	09	23,1
	المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS,V 25

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 39 فردا، نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير الجنس بعدد 30 فرد بنسبة 76.90 % لصالح فئة الذكور وهي أكبر نسبة من الإناث حيث بلغت 23.10 % بتكرار يقدر بـ 09 أفراد من إجمالي أفراد العينة الدراسة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (01):توزيع أفراد العينة حسب الجنس

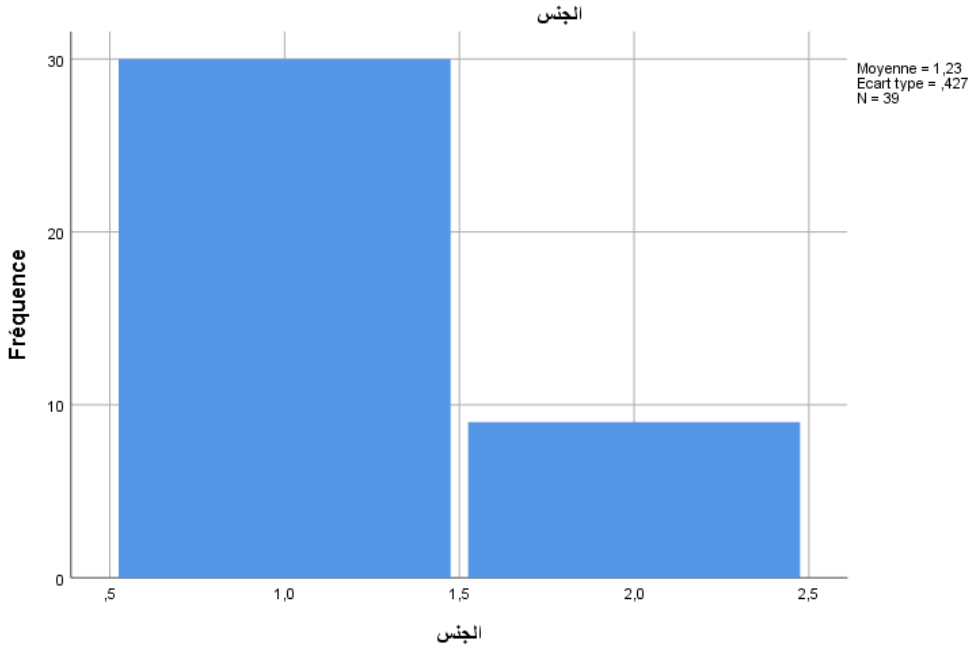

2- بالنسبة لمتغير السن.

جدول رقم (05): يبين توزيع أفراد العينة حسب السن.

المتغير		التكرار	النسبة%
السن	أقل من 30 سنة	07	17.9
	من30 إلى 45 سنة	18	46,2
	أكبر من 45 سنة	14	35.9
	المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS,V 25

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 39 فردا، نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير السن بعدد 18 فرد بنسبة 46.20 % لصالح فئة من 30- 45 سنة وهي أكبر نسبة من باقي الفئات حيث بلغت 35.90%35 بتكرار يقدر بـ 20 فردا لفئة أكبر 45 سنة من إجمالي أفراد العينة الدراسة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب السن.

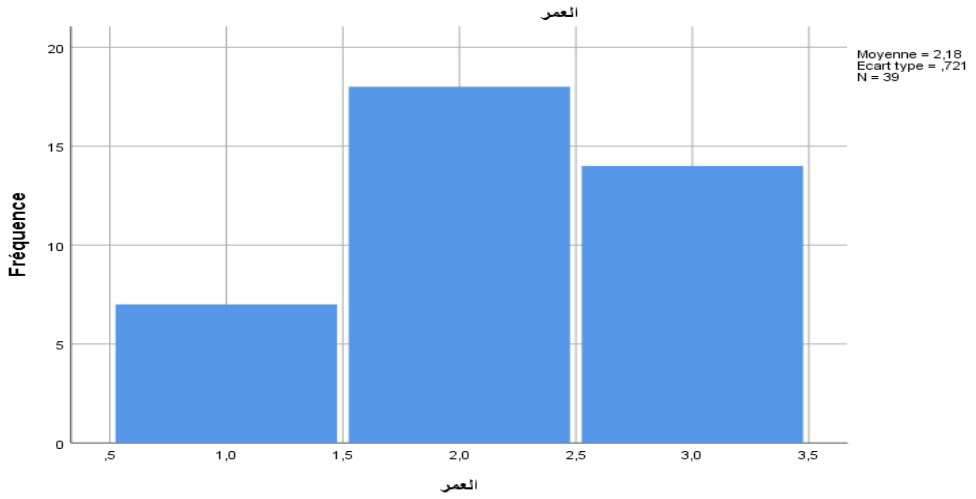

3- بالنسبة لمتغير الخبرة.

جدول رقم (06): يبين توزيع أفراد العينة حسب الخبرة.

المتغير		التكرار	النسبة%
الخبرة	أقل من 5 سنوات	9	23,1
	من 6 إلى 10 سنوات	7	17,9
	من 11 إلى15 سنة	9	23,1
	أكثر من 16 سنة	14	35,9
	المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS,V 25

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 39 فردا، نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير الخبرة بعدد 14 فرد بنسبة 35.90 % لصالح فئة أكثر من **16 سنة** وهي أكبر نسبة من باقي الفئات حيث بلغت 23.10 % بتكرار يقدر بـ 9 فردا لفئة من **11– 15 سنة** من إجمالي أفراد العينة الدراسة، ومنه نستنتج أن معظم المستجوبين لديهم خبرة كبيرة مما يساعد على الدراسة.

الشكل رقم (03): **توزيع أفراد العينة حسب الخبرة**

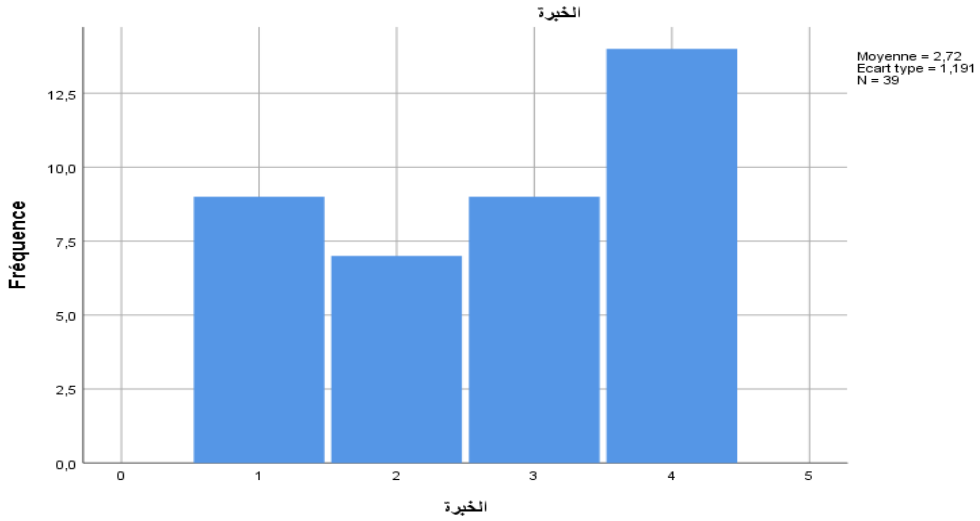

4– بالنسبة لمتغير الشهادة.

جدول رقم (07): يبين توزيع أفراد العينة حسب السن.

المتغير		التكرار	النسبة%
الشهادة	تقني سامي	1	2,6
	ليسانس	15	38,5
	ماجيستر/ ماستر	17	43,6
	دكتوراه	1	2,6
	المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS,V 25

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 39 فردا، نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير الشهادة بعدد 17 فرد بنسبة 43.60 % لصالح فئة الماجيستر أو الماستر وهي أكبر نسبة من باقي الفئات حيث بلغت 38.50% بتكرار يقدر بـ 15 فردا لفئة الليسانسمن إجمالي أفراد العينة الدراسة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): **توزيع أفراد العينة حسب الشهادة.**

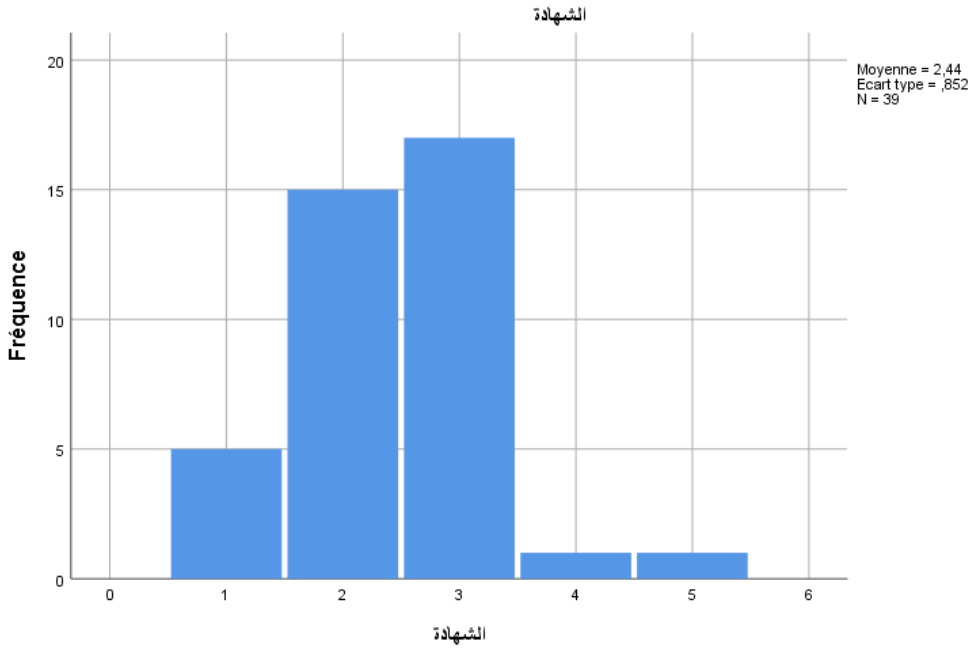

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الفرضيات.

أولا/ عرض وتحليل الفرضية الرئيسية.

اتجاهات إجابات أفراد العينة : على عبارات الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بقياس: دور الامتيازات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية **ببرج بوعريريج**.

جدول رقم (08): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات الاستبيان.

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
01	3,69	0,521	27	مرتفع
02	2,21	1,069	04	منخفض
03	3,85	0,875	16	مرتفع
04	3,44	1,021	05	مرتفع
05	3,56	1,095	03	مرتفع
06	3,77	0,706	24	مرتفع
07	3,28	1,234	01	مرتفع
08	3,41	1,019	06	مرتفع
09	3,26	0,601	26	متوسط
10	4,05	0,759	21	مرتفع
11	3,33	1,108	02	متوسط
12	2,41	0,880	15	منخفض
13	3,46	0,913	12	مرتفع
14	3,44	0,912	13	مرتفع
15	3,44	0,968	09	مرتفع

16	3,82	0,790	18	مرتفع
17	4,13	0,767	20	مرتفع
18	3,97	0,885	14	مرتفع
19	3,89	0,727	23	مرتفع
20	3,55	0,978	08	مرتفع
21	3,95	0,647	25	مرتفع
22	3,67	0,927	11	مرتفع
23	3,77	0,777	19	مرتفع
24	4,15	0,844	17	مرتفع
25	4,13	0,732	22	مرتفع
26	2,97	0,986	07	متوسط
27	3,21	0,951	10	مرتفع
دور الامتيازات الجبائية في تحسين الأداء المالي	**3,55**	**0,3455**	**مرتفع**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS,V 25

يبين الجدول أعلاه: نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لآراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو محايدين اتجاه عبارات دور الامتيازات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ببرج بوعريريج.

وبشكل عام بلغ المتوسط حسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات قيمة 3.55 وهو ضمن نطاق المجال موافقة عالية [3.41 – 4.20] وبانحراف معياري قدره: 0,3455 وهذا الأخير قيمة صغيرة وأقل من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام ، وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة احصائية أنه لا يوجد تشتت كبير في أراء المستجوبين وهذا دعم للنتائج المتحصل عليها فيما أن

فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات الاتجاهات أفراد العينة أي معظمهم موافقون بنسبة 74,40 وعلى أنه هناك مستويات متوسطة دور الامتيازات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ببرج بوعريريج.

وهذا ما نلاحظه نحو موافقتهم على العبارات المحور فمعظمها كانت بدرجة موافقة عالية حيث بلغ أعلى قيمة للمتوسط الحسابي لدى العبارة رقم 24 بقيمة (4,15) في حين كانت أدنى درجة موافقة نحو العبارة رقم 02 بقيمة بلغت (2,21) حسب وجهة الموظفين المستجوبين بالمؤسسة محل الدراسة.

ومنه نستنتج أن للامتيازات الجبائية دور مرتفع وفعال في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

ثانيا/ الفرضيات الفرعية:

1 عرض وتحليل اختبار الفرضية الأولى

اتجاهات إجابات أفراد العينة : على عبارات المحور الأول من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بقياس: طبيعة الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات.

جدول رقم (09): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول.

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
01	3,69	0,521	27	مرتفع
02	2,21	1,069	04	منخفض
03	3,85	0,875	16	مرتفع
04	3,44	1,021	05	مرتفع
05	3,56	1,095	03	مرتفع
06	3,77	0,706	24	مرتفع
07	3,28	1,234	01	مرتفع
08	3,41	1,019	06	مرتفع
09	3,26	0,601	26	متوسط

طبيعة الامتيازات الجبائية	**3,39**	**0,3382**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS,V 25

يبين الجدول أعلاه: نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لآراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو محايدين اتجاه عبارات المحور الأول.

وبشكل عام بلغ المتوسط حسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات قيمة 3.39 وهو ضمن نطاق المجال موافقة متوسطة [2.61 – 3.40] وبانحراف معياري قدره: 0.3382، وهذا الأخير قيمة صغيرة وأقل من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام ، وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة احصائية أنه لا يوجد تشتت كبير في أراء المستجوبين وهذا دعم للنتائج المتحصل عليها فيما أن فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات الاتجاهات أفراد العينة أي معظمهم موافقون بنسبة 64,30% وعلى أنه هناك مستويات متوسطة لطبيعة الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية ببرج بوعريريج ، وهذا ما نلاحظه نحو موافقتهم على العبارات المحور فمعظمها كانت بدرجة موافقة متوسطة حيث بلغ أعلى قيمة للمتوسط الحسابي لدى العبارة رقم 03 بقيمة (3,85) في حين كانت أدنى درجة موافقة نحو العبارة رقم 02 بقيمة بلغت (2,21) حسب وجهة الموظفين المستجوبين بالمؤسسة محل الدراسة.

ومنه نستنتج أن مستوى طبيعة الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية ببرج بوعريريج متوسط.

2 عرض وتحليل اختبار الفرضية الثانية

اتجاهات إجابات أفراد العينة : على عبارات المحور الثاني من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بقياس: أهمية الامتيازات الجبائية في المؤسسات الاقتصادية ببرج بوعريريج.

جدول رقم (10): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني.

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
01	4,05	0,759	21	مرتفع
02	3,33	1,108	02	متوسط
03	2,41	0,880	15	منخفض
04	3,46	0,913	12	مرتفع
05	3,44	0,912	13	مرتفع
06	3,44	0,968	09	مرتفع
07	3,82	0,790	18	مرتفع
08	4,13	0,767	20	مرتفع
أهمية الامتيازات الجبائية	**3,50**	**0,5390**	**مرتفع**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS,V 25

يبين الجدول أعلاه: نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لآراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو محايدين اتجاه عبارات المحور الثاني.

وبشكل عام بلغ المتوسط حسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات قيمة 3.55 وهو ضمن نطاق المجال موافقة عالية [3.41 – 4.20] وبانحراف معياري قدره: 0,5390 وهذا الأخير قيمة صغيرة وأقل من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام ، وبالتالي

تعطينا هذه القيم نتيجة احصائية أنه لا يوجد تشتت كبير في أراء المستجوبين وهذا دعم للنتائج المتحصل عليها فيما أن فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات الاتجاهات أفراد العينة أي معظمهم موافقون بنسبة 74,40 وعلى أنه هناك مستويات عالية أهمية الامتيازات الجبائية في المؤسسات الاقتصادية ببرج بوعريريج وهذا ما نلاحظه نحو موافقتهم على العبارات المحور فمعظمها كانت بدرجة موافقة عالية حيث بلغ أعلى قيمة للمتوسط الحسابي لدى العبارة رقم 08 بقيمة (4,13) في حين كانت أدنى درجة موافقة نحو العبارة رقم 03 بقيمة بلغت (2,41) حسب وجهة المستجوبين بالمؤسسة محل الدراسة.

ومنه نستنتج أن مستوى أهمية الامتيازات الجبائية في المؤسسات الاقتصادية ببرج بوعريريج مرتفع

3 عرض وتحليل اختبار الفرضية الثالثة.

اتجاهات إجابات أفراد العينة : على عبارات المحور الثاني من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بقياس: تحسين الامتيازات الجبائية للأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ببرج بوعريريج.

جدول رقم (11): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث.

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
01	3,97	0,885	14	مرتفع
02	3,89	0,727	23	مرتفع
03	3,55	0,978	08	مرتفع
04	3,95	0,647	25	مرتفع
05	3,67	0,927	11	مرتفع
06	3,77	0,777	19	مرتفع
07	4,15	0,844	17	مرتفع
08	4,13	0,732	22	مرتفع

09	2,97	0,986	07	متوسط
10	3,21	0,951	10	مرتفع
تحسين الامتيازات الجبائية للأداء المالي	**3,72**	**0,4308**	**مرتفع**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS,V 25

يبين الجدول أعلاه: نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لآراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو محايدين اتجاه عبارات المحور الثالث تحسين الامتيازات الجبائية للأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ببرج بوعريريج.

وبشكل عام بلغ المتوسط حسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات قيمة 3.72 وهو ضمن نطاق المجال موافقة عالية [3.41 – 4.20] وبانحراف معياري قدره: 0,4308 وهذا الأخير قيمة صغيرة وأقل من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام ، وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة احصائية أنه لا يوجد تشتت كبير في أراء المستجوبين وهذا دعم للنتائج المتحصل عليها فيما أن فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات الاتجاهات أفراد العينة أي معظمهم موافقون بنسبة 74,40 وعلى أنه هناك مستويات عالية في تحسين الامتيازات الجبائية للأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ببرج بوعريريج وهذا ما نلاحظه نحو موافقتهم على العبارات المحور فمعظمها كانت بدرجة موافقة عالية حيث بلغ أعلى قيمة للمتوسط الحسابي لدى العبارة رقم 07 بقيمة (4,15) في حين كانت أدنى درجة موافقة نحو العبارة رقم 09 بقيمة بلغت (2,97) حسب وجهة الموظفين المستجوبين بالمؤسسة محل الدراسة.

ومنه نستنتج أن مدى تحسين الامتيازات الجبائية للأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ببرج بوعريريج ببرج بوعريريج مرتفع

ثالثا/ نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية والمتمثلة في استبيان عينة من الأفراد المتخصصين في الجانب المحاسبي والمالي، توصلنا إلى أهم النقاط التالية:

- إن الامتيازات الجبائية لها دور كبير وفعال في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بمتوسط 3.55 من اتجاهات أفراد العينة
- إن طبيعة الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية معتبرة بمتوسط 3.39 من اتجاهات أفراد العينة
- التحفيزات الجبائية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية وذلك بمتوسط **3.50** من اتجاهات أفراد العينة؛
- يرى أفراد العينة أن عملية تحسين الامتيازات الجبائية للأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية كان اتجاههم نحو موافق بمتوسط 3.72

مما سبق ومن خلال نتائج الاستبيان الاتجاهات أفراد عينة الدراسة، تبين أن الامتيازات الجبائية ذات أهمية كبيرة ولها دور مهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية المتمثلة في دور الامتيازات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتناولنا هذا الفصل من خلال مبحثين، في المبحث الأول تم عرض منهجية الدراسة من خلال معالجة استمارة الاستبيان وتبيان هيكل الاستبيان وفرضياته، وفي المبحث الثاني تم تحليل نتائج الاستبيان من أجل معرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول دور الامتيازات الجبائية في تحسين الأداء المالي.

خاتمـــــة

خاتمة

من خلال موضوعنا هذا تمكنا من الوصول الى ادراك الأثر الإيجابي للتحفيزات الجبائية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية فهي في حقيقة الامر سلاح ذو حدين والاستفادة تكون بقدر الاهتمام حسب أولية كل مؤسسة حسب نشاطها ومنطقة تواجدها وهي الحلقة الهامة في النشاط الاقتصادي.

واستقرارها يعد أولى خطوات النمو الاقتصادي ومن ثم الدفع بعجلة التنمية وتوفير المناخ المناسب لتحسين الأداء المالي بتقديم تحفيزات وتذليل الصعوبات من خلال الامتيازات المتمثلة في التخفيضات والاعفاءات الضريبية خاصة في المناطق المراد ترقيتها ومناطق الظل.

وتأكيدا لإشكالية موضوعنا يمكن القول ان الامتيازات الجبائية مهمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل مواجهة الظروف المستقبلية بعد الانفتاح الاقتصادي.

– تحليل نتائج الاستبيان:

من خلال الدراسة التطبيقية للاستبيان وجدنا أن:

– للامتيازات الجبائية دور مهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية.

– طبيعة الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية متوسطة ولا تلبي حاجات لذلك يظهر تأثيرها في الإنتاج، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

– القائمين على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على وعي بأهمية تأثير الامتيازات الجبائية على أدائها المالي خاصة عند اتخاذ قراراتها التمويلية والاستثمارية والتشغيلية وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

– الامتيازات الجبائية تؤدي إلى تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فتأثيرها مرهون بمدى أثر التكاليف الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

– توصيات البحث:

على ضوء نتائج الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات وهي:

– أن التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مفيدة ومهمة في التخفيف من الأعباء الجبائية، مما يساعد المؤسسة على تحقيق وفرات ضريبية تساعدها على النمو والبقاء.

– ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الاستثمار، ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان وعدم إهمال أي جزء منها.

– أهمية أخذ الوفرات الضريبية بعين الاعتبار عند تحديد أي سياسة من سياسات المؤسسة، لما له من أثر واضح في تدعيم المركز المالي.

– الرفع من مستوى الثقافة الجبائية للميسرين، من خلال التكوين والتربصات، وبالتالي تمكينه من استغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة، وتوضيح الاختيارات التي يجب انتقائها.

– إعادة النظر في الامتيازات الضريبية في كل فترة يكون فيها الاقتصاد في حاجة إلى إصلاحات جديدة، وذلك مسايرة للوضعية الاقتصادية الدولية.

– أن يعتمد المشرع في منح إعفاءات جبائية للمؤسسات على حجم رأس المال وعدد مناصب الشغل، ولا يعتمد على الطبيعة القانونية للمؤسسة.

من خلال ما سبق نجد ان الامتيازات الجبائية هي تدبير تشريعي او تنظيمي لتشجيع الافراد والمؤسسات من اجل المصلحة العامة للحصول على المزايا الضريبية وتخفيض او اعفاء من الضرائب ،هذه الامتيازات تساعد المؤسسة الاقتصادية على تحقيق تدفقات نقدية سواء في مرحلة الاستغلال او التمويل او الاستثمار وبالتالي التأثير على الأداء المالي.

قائمـــة المراجع

قائمة المراجع

أولا/ الكتب:

1. توفيق عبد المحسن، تقييم الأداء دار الفكر العربي، مصر 2004/2003.
2. الدكتور بزة الصالح جامعة محمد البشير الابراهيمي دروس ومحاضرات
3. عبد الله قويدر الواحد، وناصر دادي عدون، مراقبة تسيير الأداء المالي دار المحمدية الجزائر.
4. عمار السيد عبد الباسط نصر، الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الإقتصاد غير المنظم، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، مصر ،2013.
5. فلاح حسن الحسني و مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الرئيسية 206 عمان.
6. فليح حسن خلف ،المالية العامة، ط1، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن ،2008.
7. محفوظ برحماني ،الضريبة العقارية في القانون الجزائري، د.ط، دار الجامعة الجديدة، مصر 2009.
8. محمد حمو ، منور أوسرير: **محاضرات في جباية المؤسسات**، الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2009.
9. محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، ط4، دار هومه، الجزائر ،2008.
10. مرسي السيد حجازي ،**النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2001.

ثانيا/ الرسائل والمذكرات:

1. إيمان بوقروة ،"كيفية تفادي الإزدواج الضريبي الدولي في إطار الإتفاقيات الجبائية الدولية" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت1955 سكيكدة ،2010-2009.
2. خديجة ثابتي ،"دراسة تحليلية حول الضريبة و القطاع الخاص"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2011-2012.
3. عادل عشي ، تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجيستر، جامعة بسكرة.

4. محمود جمام ،"النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2009-2010.
5. وليد لعماري ،"الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ،2010-2011.

ثالثا/ القوانين والمراسيم التشريعية

1. قانون المالية 2017.
2. الأمر رقم76-105 المؤرخ في 1976/12/09 المتضمن قانون التسجيل، ج رج ج رقم 81 المؤرخةفي1977/12/18
3. المرسوم الرئاسي رقم2000-427 المؤرخ في17ديسمبر2000)ج رج ج العدد79 المؤرخة في23 ديسمبر2000.
4. قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28ديسمبر 2016 والجريدة الرسمية العدد77 في 29 ديسمبر2016.

رابعا/ المجلات:

1. الشيخ الداوي – تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء – مجلة الباحث، العدد 07 ، الجزائر 2009 .
2. المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، مديرية العلاقات العمومية والاتصالات، الجزائر ، (2021)
3. مكونات النظام الضريبي الجزائري لسنة 2021.
4. نعيم عاشوري" ،**الإتفاقيات الجبائية كوسيلة لمعالجة الإزدواج الضريبي الدولي**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41-2014 جامعة منتوري ،قسنطينة، الجزائر.

خامسا/ المراجع الأجنبية:

1. Andreea Paula, Cristina Elena, EVA Versus Traditional Accounting Measures of Performance As Drivers of Shareholder value: A Comparative, Analysis, Romanian-American University, Bucharest.

2. Fredrik Weissenrieder , Value Based Management: Economic Value Added or Cash Value Added?, December1.1997 FWC AB study no3.1999.
3. Jean pierre – evaluaten de la performance d'une PME – du 23 au 25 avril 203.
4. Rezvan Hejazi, Malektaj Maleki Oskouei, The information content of Cash Value Added (CVA) and P/E ratio: Evidence on association with Stock Returns for industrial companies in the Tehran Stock Exchange, Iranian Accounting & Auditing Review, Spring 2007,Vol. 14 No. 47.

سادسا/ المواقع الإلكترونية

1. موقع المديرية العامة للضرائب:www.mfdgi.gov.dz

الملاحـــــق

ملحق رقم 01: استبيان

جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

استبيان

الأخ الفاضل / الأخت الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يقوم الطالبان بإجراء دراسة بعنوان الامتيازات الجبائية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماستر "محاسبة وجباية معمقة" من جامعة محمد البشير الإبراهيمي -برج بوعريريج

نرجو منكم الإجابة على هذه الأسئلة ونعدكم بأنها لا تستخدم إلا للأغراض العلمية لهذا البحث.

شكرا لتعاونكم،،،،

الباحثان:
شريقي عنتر
عمارة هشام

2022/2021

المحور الأول: البيانات الشخصية

- **الجنس:** ذكر ☐ أنثي ☐

- **ما هي الفئة التي تنتمي إليها من الأعمار التالية:**
  - أقل من 30 سنة ☐
  - من 30 إلى 45 سنة ☐
  - أكبر من 45 سنة ☐
- **ما هي الشهادة المتحصل عليها:**
  - تقني سامي ☐
  - شهادة ليسانس ☐
  - ماجيستر أو ماستر ☐
- دكتوراه ☐
- **أخرى أذكرها:**
- .....
- **الخبرة المهنية:**
  - أقل من (5) سنوات ☐
  - من (6) إلى (10) سنوات ☐
  - من (11) إلى (15) سنة ☐
- أكثر من (16) سنة ☐

➢ **الوظيفة:** .....

- نرجو منكم قراءة الفقرات والإجابة بوضع علامة(x) أمام كل بند يمثل رأيكم.

المحور الثاني: طبيعة الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة الاقتصادية.

	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	استفادت المؤسسة من امتيازات جبائية، أو ستفيد حاليا منها					
2	تتمثل طبيعة الامتيازات الجبائية في الإعفاء الدائم					
3	تتمثل طبيعة الامتيازات الجبائية في الإعفاء المؤقت					
4	تتمثل طبيعة الامتيازات الجبائية تخفيض معدلات الضرائب.					
5	تستفيد المؤسسة من خصم التكاليف المقبولة جبائيا					
6	استفادة المؤسسة من الامتيازات حسب طبيعة نشاطها					
7	الامتيازات الجبائية مرتبطة بالاستفادة من وكالات الدعم					
8	الامتيازات الجبائية مرتبطة بمناطق يراد ترقيتها					
9	في إطار أخرى					

المحور الثالث: أهمية الامتيازات الجبائية في المؤسسة

	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الامتيازات الجبائية عالية الأهمية في المؤسسة مقارنة بالامتيازات الأخرى					
2	الامتيازات الجبائية ضرورية لاستمرارية المؤسسة.					
3	الامتيازات الجبائية ضعيفة الفعالية في المؤسسة					
4	الامتيازات الجبائية تساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات السليمة.					
5	الامتيازات الجبائية تقلل من الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية.					
6	الامتيازات الجبائية تؤدي الى تحسين المردودية الإنتاجية .					
7	الامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية.					
8	الامتيازات الجبائية تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بأقل تكلفة.					

المحور الرابع: مدى تحسين الامتيازات الجبائية للأداء المالي

	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تأثر التكاليف الجبائية على الأداء المالي للمؤسسة.					
2	يوجد تأثير مهم للامتيازات الجبائية على الأداء المالي للمؤسسة					
3	المؤسسة تسعى إلى تحقيق الوفرات الضريبية					
4	المؤسسة المستفيدة من المزايا الجبائية تقلل عبئها الجبائي.					
5	الامتيازات الجبائية تؤثر على المؤسسة من خلال اتخاذ قراراتها التمويلية.					
6	الامتيازات الجبائية لها تأثير على المؤسسة من ناحية اتخاذ قرارات الاستثمار.					
7	الامتيازات الجبائية ذات فعالية في مرحلة الانجاز					
8	يختلف تأثير الامتيازات الجبائية على الأداء المالي للمؤسسة على حسب درجة أو نسبة التحفيز.					
9	الامتيازات الجبائية تجنب المؤسسة مخاطر الإفلاس					
10	الامتيازات الجبائية تجنب المؤسسة العسر المالي					

الملحق رقم (02): ثبات ألفا كرونباخ.

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	38	97,4
	Exclue[a]	1	2,6
	Total	39	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,731	9

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	39	100,0
	Exclue[a]	0	0,0
	Total	39	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,750	8

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	38	97,4
	Exclue[a]	1	2,6
	Total	39	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,682	10

الملحق رقم (03): الفرضية العامة.

Statistiques

		طبيعة الامتيازات	س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7	س8	س9
N	Valide	39	39	38	39	39	39	39	39	39	38
	Manquant	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1
Moyenne		3,3915	3,69	2,21	3,85	3,44	3,56	3,77	3,28	3,41	3,26
Ecart type		0,33820	0,521	1,069	0,875	1,021	1,095	0,706	1,234	1,019	0,601

Statistiques

		أهمية الامتيازات	ع1	ع2	ع3	ع4	ع5	ع6	ع7	ع8
N	Valide	39	39	39	39	39	39	39	39	39
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,5096	4,05	3,33	2,41	3,46	3,44	3,44	3,82	4,13
Ecart type		0,53908	0,759	1,108	0,880	0,913	0,912	0,968	0,790	0,767

Statistiques

		مدى تحسين الامتيازات للأداء المالي	سس1	سس2	سس3	سس4	سس5	سس6	سس7	سس8	سس9
N	Valide	39	38	38	38	39	39	39	39	39	39
	Manquant	0	1	1	1	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,7260	3,97	3,89	3,55	3,95	3,67	3,77	4,15	4,13	2,97
Ecart type		0,43084	0,885	0,727	0,978	0,647	0,927	0,777	0,844	0,732	0,986